



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي
دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية والخبراء المحاسبين ومحافظي
الحسابات بولاية ميلة

المشرف	اعداد الطلبة	
بودياب مراد	بولدياب وداد	1
	بن قريط ندى	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ركيمة فارس
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بودياب مراد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	هولي رشيد

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" صدق رسول الله

نحمد الله حمداً كثيراً ونشكركه شكراً جزيلاً يليق بمقامه الذي أوصلنا
إلى هذه الدرجة من التحصيل العلمي وإنعم
علينا بتمام هذا العمل ومهد لنا السبيل إلى بلوغ هذه الثمرة
إن واجب الوفاء والاعتراف بالعمل يدعونا إلى التقدم بفائق الشكر
إلى الأستاذ المنوب المشرف بودياب مراد
الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وانتقاداته البناءة فكان نعم
المعلم والأستاذ

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ميمون معاذ والأستاذ
محمد جوال

على وقتهمما الثمين وعلى ما منحه لنا من يد عون
الذي إمدنا به وكذلك على المعلومات والإرشادات القيمة المقدمة
من طرفه

كما يصرننا إن نشكر كل الأساتذة الذي درسونا طيلة مسار التكوين
الجامعي وإلى كل أفراد الأسرة الجامعية

إهداء

"و خفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني
صغيرا"

الى قرة العين.....الى من جعلت الجنة تحت قدمها.....الى التي حرمت
نفسها و أعطتني.....الى من وهبتني الحياة، منحنتني الحب والحنان، ربتني
بلطف و من نبع حنانها سقتني وعلمتني كلمات الشرف والحياء.....الى
تلك المرأة العظيمة....صديقتي وحبيبي "امي الحنونة"

الى اعظم الرجال صبرا.....ورمز الحب و العطاء.....الى الذي تعب
كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي.....وتوسم في درجات
العلی والسمو....إلى ذلك الرجل "أبي العزيز
الى من جمعتهم معي ظلمة الرحم....إلى من يعيش في كل وجودهم
أُملي إخواني الاعزاء "إحلام وفاطمة الزهراء"

الى كل الاقارب دون استثناء.....و الى من جمعني معهم مشعل
العلم.....فتقاسمنا الافراح والاحزان....رفقاء دربي "إصدقاء الدراسة"
إلى كل من علموني أن العلم سلاح والاخلاق ذخيرته
إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.....

وداد

إهداء

إلى من قال الله فيهما بعد بسم الله الرحمن الرحيم "وقضى ربك إلا

تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" سورة الأسراء

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والاشارة بفضلها إلى

التي كانت تشجعني وكانت العين التي تحرسني وكانت أول

قلب يفرح لنجاحي والتي اسمها دقة قلبي إمي الغالية

إطال الله في عمرك

إلى من أنار لي الدرب وسهل سبل العلم والمعرفة وحرص

عليا منذ صغري واجتهد في تربيتي وتوجيهي إلى من كان

لي شمعة تنير حياتي وقدوة ضبطت بها أخلاقي أبي الغالي

إطال الله في عمرك

إلى من هم سندي إخواني جلال، ياسر، تاج الدين وإختي نهاد

التي لا تحلو الحياة إلا بهم

إلى الروح الطاهرة التي تركتنا العام الماضي و صعدت لبارها جدي

رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى كل الأقارب دون استثناء و إلى من جمعني معهم مشعل

العلم فتقاسمنا الأفراح و الأحزان رفقاء دربي لأصدقاء الدراسة

إلى كل من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع...

ندى

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية ذلك من خلال وجود مجلس الإدارة، لجنة المراجعة لجنة إدارة المخاطر، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، حيث تحقق هذه الآليات الشفافية لإعداد القوائم المالية وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية دورا كبيرا في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إذ أن الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها يحدث أثر إيجابي على الأسواق المالية و بالتالي على أداء الشركات.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير على جودة الإفصاح المحاسبي حيث أن مبادئ و ركائز الحوكمة تلعب دورا هاما في مجال تطوير مهنة المحاسبة و هذا بدوره ينعكس على مستوى جودة الإفصاح

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، التدقيق الداخلي والخارجي.

Abstract

This study aims to recognize corporate governance and its impact on the quality of accounting disclosure. Corporate governance is a tool to provide the highest quality information through the presence of the Board of Directors, Audit Committee, Risk Management Committee, Internal Auditors, External Auditors, where these mechanisms achieve transparency for the preparation of financial statements and thus provide reliability in accounting information. Accounting disclosure and transparency play a significant role in adhering to corporate governance principles. Reporting information of utmost importance to its users has a positive impact on financial markets and thus on companies' performance.

This study found that corporate governance has an impact on the quality of accounting disclosure as governance principles and pillars play an important role in the development of the accounting profession and this in turn is reflected in the quality of accounting disclosure.

Keywords: corporate governance, accounting disclosure, quality of accounting informing, board of directors, audit committee.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	مقدمة عامة
08	1- الفصل الأول: الإطار النظري الحوكمة الشركات.
08	تمهيد
09	1-1- ماهية حوكمة الشركات
09	1-1-1 نشأة حوكمة الشركات
10	1-1-2 مفهوم حوكمة الشركات
11	1-1-3 خصائص حوكمة الشركات
12	1-2- عموميات حوكمة الشركات
12	1-2-1 أهمية حوكمة الشركات
13	1-2-2 أهداف حوكمة الشركات
14	1-2-3 مبادئ حوكمة الشركات
	1-3- أساسيات حوكمة الشركات
17	1-3-1 محددات حوكمة الشركات
18	1-3-2 مرتكزات وأبعاد حوكمة الشركات
21	1-3-3 آليات تطبيق حوكمة الشركات
24	خلاصة
26	2- الفصل الثاني: الإطار العام للإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات.
26	تمهيد
27	1-2- مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي
27	1-2-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي
28	1-2-2 مقومات و قواعد الإفصاح المحاسبي
29	1-2-3 أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي
31	2-2- عموميات الإفصاح المحاسبي
31	2-2-1 أسباب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

32	2-2-2- أنواع و أساليب الإفصاح المحاسبي
35	2-2-3- العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي
37	2-3- جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها
37	2-3-1- مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية
39	2-3-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية
41	2-3-3- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
42	2-4- أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية
42	2-4-1- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
44	2-4-2- علاقة قواعد حوكمة بإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية
45	2-4-3- انعكاسات قواعد الحوكمة بإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
48	خلاصة
50	3- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاختيار وتحليل الفرضيات.
50	تمهيد
51	3-1- الاجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية
51	3-1-1- منهجية الدراسة
51	3-1-2- مجتمع وعينة الدراسة
51	3-1-3- أداة الدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية في التحليل
54	3-2- تحليل نتائج الاستبيان
54	3-2-1- دراسة خصائص العينة
57	3-2-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة
63	3-3- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج
63	3-3-1- اختبار التوزيع الطبيعي
63	3-3-2- اختبار صحة الفرضيات
70	خلاصة

72	خاتمة
76	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
52	الجدول رقم (1.3): يبين محاور الاستبانة وعدد فقراتها
53	الجدول رقم (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس
53	الجدول رقم (3.3): طول خلايا المقياس وما يقابلها من بدائل الإجابة.
54	الجدول رقم (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس
55	الجدول رقم (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية
56	الجدول رقم (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي
56	الجدول رقم (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة
57	الجدول رقم (8.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحوكمة.
62	الجدول رقم (9.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الإفصاح المحاسبي.
63	الجدول رقم (10.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
64	جدول رقم (11.3): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للفرضية الرئيسية
64	جدول رقم (12.3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أبعاد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.
65	جدول رقم (13.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وفقا للانحدار الخطي البسيط
66	جدول رقم (14.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية وفقا للانحدار الخطي البسيط.
66	جدول رقم (15.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وفقا للانحدار الخطي البسيط.
67	جدول رقم (16.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة وفقا للانحدار الخطي البسيط.
68	جدول رقم (17.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة وفقا للانحدار الخطي البسيط.
69	جدول رقم (18.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة وفقا للانحدار الخطي البسيط.

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل
12	الشكل (1.1): خصائص حوكمة الشركات
18	الشكل (2.1): ركائز حوكمة الشركات
46	الشكل (1.2): إنعكاسات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية
54	الشكل رقم (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس
55	الشكل رقم (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية
56	الشكل رقم (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي
57	الشكل رقم (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

مقدمة

مقدمة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص والذي يحظى باهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين وكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء .

تعد حوكمة الشركات احدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث أن اهم دوافع اهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين التي تأثرت بعد الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة وذلك بعد تعدد وتوالي الأزمات والفضائح المالية التي هزت كبرى الشركات عبر العالم مثل الانهيارات المالية التي حدثت في دول شرق أسيا عام 1997، وأزمة شركة ERNON لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة WORLDCOM الأمريكية للاتصالات عام 2002 وأزمة الرهون العقارية عام 2008 يعود سبب هذه الانهيارات والأزمات الى الفساد المالي والمحاسبي نظرا لافتقار إدارة تلك الشركات لأخلاقية الأعمال ونقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية.

وحتى تتمكن حوكمة الشركات من التطبيق الجيد لمبادئها، يجب توفر مجموعة من المحددات والآليات كمجلس الإدارة، لجنة التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق الداخلي حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة اشرافية على جودة المعلومات المحاسبية.

الإشكالية

يمكن لحوكمة الشركات أن تلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها، والذي يعد الافصاح المحاسبي أحد أعمدها الأساسية، حيث يفترض هذا المبدأ أن تقوم الشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بالشركة.

وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل تؤثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية؟

وحتى يتسنى لنا الالمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لحقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟

- هل يوجد أثر للمعاملة المتكافئة للمساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل يوجد أثر للإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل يوجد أثر لمجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل يوجد أثر للتدقيق الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات سنعتمد عليها في بحثنا، والتي نقوم بتأكيدا أو نفيها أثناء الدراسة وتتمثل في:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لحقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للمعاملة المتكافئة للمساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لمجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للتدقيق الداخلي على جودة الإفصاح المحاسبي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للتدقيق الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال لقاء الضوء على هذا الموضوع، الذي لقي اهتمام بالغ من مختلف الباحثين الأكاديميين والمؤسسات باعتبار حوكمة الشركات من المصطلحات الحديثة، كما تأتي أهمية البحث في تأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة

- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.

- التعرف على إيجابيات حوكمة الشركات والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغرض إعادة الثقة فيها.
- التعرف على مرتكزات حوكمة الشركات وأبعادها.
- التعرف على مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي.
- اختبار مدى تأثير قواعد الحوكمة على قواعد الإفصاح المحاسبي.

أسباب اختيار الموضوع

تتجلى الأسباب الرئيسية لاختيارنا للموضوع فيما يلي:

الأسباب الموضوعية

- الاهتمام الكبير والمتزايد بهذا الموضوع من قبل الباحثين في ظل الأزمات الاقتصادية.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

الأسباب الشخصية

إمكانية الدراسة والبحث في هذا الموضوع.

الميول الشخصي لمواضيع حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود زمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الزمنية المحصورة من 10 فيفري الى 1 جوان 2023.

حدود مكانية: لقد تمت هذه الدراسة على مستوى ولاية ميلة.

الإطار المنهجي للدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات على الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول الى نتائج محددة، كما استخدمنا أسلوب دراسة حالة من خلال اعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة.

خطة البحث

وقصد الإلمام لمختلف جوانب الموضوع ثم الاعتماد على خطة تحتوي على مقدمة عامة، فصلين نظريين فصل تطبيقي وخاتمة عامة بحيث تم في المقدمة العامة التصور العام للموضوع أما الفصل الأول فقد خصص للآطار النظري لحوكمة الشركات بحيث تطرقنا في الجزء الأول الى ماهية حوكمة الشركات، أما الجزء الثاني فتضمن عموميات حوكمة الشركات والجزء الثالث خصص بأساسيات حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فتمحور حول الآطار العام للإفصاح المحاسبي واثره على حوكمة الشركات، ففي الجزء الأول تم التطرق الى المفاهيم حول الإفصاح المحاسبي أما الجزء الثاني فخصص لعموميات الإفصاح المحاسبي أما الجزء الثالث فتم التطرق الى جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها وأخيرا الجزء الرابع فتطرقنا فيه الى اثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية.

وباعتبار ان البحث سيرتكز على حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، فقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية لتحليل واختبار فرضيات البحث من خلال اعداد استمارة أعدت خصيصا لذلك تم تفرغها وتحليلها احصائيا، حيث تناولنا في الجزء الاول اجراءات المنهجية للدراسة، أما في الجزء الثاني تطرقنا إلى تحليل ومناقشة نتائج الإستبيان وأخيرا إختتمنا الفصل بالجزء الثالث اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج.

صعوبات الدراسة

- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا الموضوع.
- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان وصعوبة العثور على المستجوبين.

الدراسات السابقة

- دراسة ماجد اسماعيل ابو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

هدفت الدراسة على الوقوف على الجوانب الفكرية والتعرف على الأبعاد التنظيمية والجوانب التقييمية والوقوف على دور الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وتأثرهما بقواعد الحوكمة، والتعرف على مدى العلاقة

المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية، وأهم ما توصل إليه الباحث يتلخص في:

• تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

• المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قرارته يساهم في تعزيز الثقة فيه، وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادي ومتساوي للجميع.

- دراسة عمر علي عبد الصمد، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق، 2017.

اهتمت هذه الدراسة بإبراز دور حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها، وتبيين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والتعرف على مختلف أدوارها التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة الشركات وأهم ما توصل إليه الباحث:

• حوكمة الشركات تمثل الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي هي تعتبر بمثابة الأداة تضمن كفاءة غدارة الشركة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

• الدور الكبير الذي لعبه إصدار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على بيئة الأعمال والذي انعكس على أداء المراجعة الداخلية، بالإضافة الى الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للشركة، والتي تؤدي إلى تطبيق حوكمة المؤسسات.

- دراسة بن عيشي عمار وعمر سامي، مقالة بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، جامعة بسكرة، 2013 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد حوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة إضافة إلى توفر

مقومات الإفصاح والشفافية لجميع اصحاب المصالح عن طريق الإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة والإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الاجبارية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

1- الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات.

تمهيد

1-1- ماهية حوكمة الشركات

1-1-1- نشأة حوكمة الشركات

1-1-2- مفهوم حوكمة الشركات

1-1-3- خصائص حوكمة الشركات

1-2- عموميات حوكمة الشركات

1-2-1- أهمية حوكمة الشركات

1-2-2- أهداف حوكمة الشركات

1-2-3- مبادئ حوكمة الشركات

1-3- أساسيات حوكمة الشركات

1-3-1- محددات حوكمة الشركات

1-3-2- مرتكزات وأبعاد حوكمة الشركات

1-3-3- آليات تطبيق حوكمة الشركات

خلاصة

تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم فهي تعتبر من العناصر الهامة في الإصلاح الاقتصادي والذي ازدادت أهميته إثر الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثّر بعض الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة وما اتبعها من أحداث في الأسواق المالية من فساد إداري ومحاسبي ناتج عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة للمؤسسات المالية والغير مالية.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث وذلك من خلال:

1-1- ماهية حوكمة الشركات

1-2- عموميات حوكمة الشركات

1-3- أساسيات حوكمة الشركات

1-1- ماهية حوكمة الشركات

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات حديث النشأة، جاء نتيجة للأحداث التي شهدتها العالم من أزمات التي مست كبرى الشركات العالمية، فقد تزايد اهتمام الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بهذا الموضوع نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي من الشركات الكبرى، وسنتناول في هذا المبحث أهم الجوانب النظرية المتعلقة بهذا الموضوع.

1-1-1-نشأة وتطور حوكمة الشركات

حوكمة الشركات مصطلح حديث نسبيا في الادبيات الاقتصادية والمالية إلى أن مضمونه قديم ويرجع ذلك إلى القرن التاسع عشر حيث تناولت الكتابات المتعلقة باقتصاديات المشروع حقوق المساهمين والقواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبة والمالية والاقتصادية التي تحكم إدارة الشركة في أداء عملها.

في سنة 1932 تم تناول فصل الملكية عن الإدارة وتهدف آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي قد تضر بالشركة (الدبل، 2013).

كما أدى ظهور نظرية الوكالة الى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين واحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس إدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.

في عام 1976 حظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام وابرز أهميته في الحد من المشاكل التي قد تنشأ من فصل الملكية عن الغدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة (سليمان، 2006).

مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وما رافقها من فضائح محاسبية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات الكبرى مثل شركة انرون وشركة بارملات وشركة وركوم في الولايات المتحدة الامريكية هذه الانهيارات دفعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادية لدراسة آلية الحوكمة وحددت مبادئ للحوكمة خاصة بحقوق المساهمين والمساوات في معاملة حملة الاسهم والافصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الغدارة ودور ذوي الشأن والمصالح في إدارة الشركات (التويجري، 2007).

أما في البلدان العربية فكانت البداية عام 2000 حين قام البنك الدولي بتقييم تطبيق قواعد الحوكمة في مصر طبقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وكانت مصر آن ذلك مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى المركز الرابع بنسبة 62% ثم اتفع في مارس 2003 إلى 80%

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

كما أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة حتى على الدول التي كان من المعتاد عندها أسواق مالية قريبة من الكمال وتمهد لها تشريعات قانونية تؤسس لمفهوم الحاكمية وتبلور أبعاده المعرفية النظرية والتطبيقية ويتجلى ذلك في أول محاولة دولية في إصدار مبادئ حاكمية الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 وإعادة تنقيحها وتحديثها في طبعتها الثانية عم 2004 (الربيعي، راضي، 2011).

ويمكن تلخيص مراحل تطور حوكمة الشركات فيما يلي (درويش، 2007):

1. مرحلة الكساد (ما بعد 1932) والتباين الكبير بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
2. ظهور نظرية الوكالة (1976-1990) وقد ظهر من خلال الدعوة إلى ضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
3. مع بداية التسعينات ازداد الاهتمام بالحوكمة حيث اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
4. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2004) حيث صاغت منظمة التجارة العالمية وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعض المبادئ العامة للحوكمة.
5. اتجاه مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية بوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.
6. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2002-2004) وضرورة توثيقها حيث كان التركيز على حالات الفشل والفساد القيمي الأخلاقي والفضائح في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية.
7. مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار عدد من الشركات العملاقة اتجاه البنك الدولي إلى الاهتمام بالحوكمة من خلال حث بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيقها وتفعيلها

1-1-2- مفهوم حوكمة الشركات

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور تنظيمية واقتصادية والمالية

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

والاجتماعية للشركات وهذا الأمر قد يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل وفيما يلي مجموعة من التعاريف المختلفة بهذا المفهوم (عبدالله، 2014).

تعريف الاول: هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي في طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها(عبدالله، 2014).

تعريف الثاني: هي مجموعة الأنشطة التي تستهدف إعطاء مصداقية لعملية إعداد التقارير المالية حيث إن المراجعة لن تفي بالدور المنشود منها في مجال حوكمة الشركات إلا بقيمها بإطفاء المصداقية على المعلومات التي تصنفها القوائم المالية(عبدالله، 2014).

تعريف الثالث: تعرف حوكمة الشركة أيضا بأنها الإطار الذي تمارس فيه الشركة وجودها وتركيزها على العلاقات فيما بين الموظفين وإعطاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح دورا في التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف الإشراف على عمليات الشركة(خضر، 2012) .

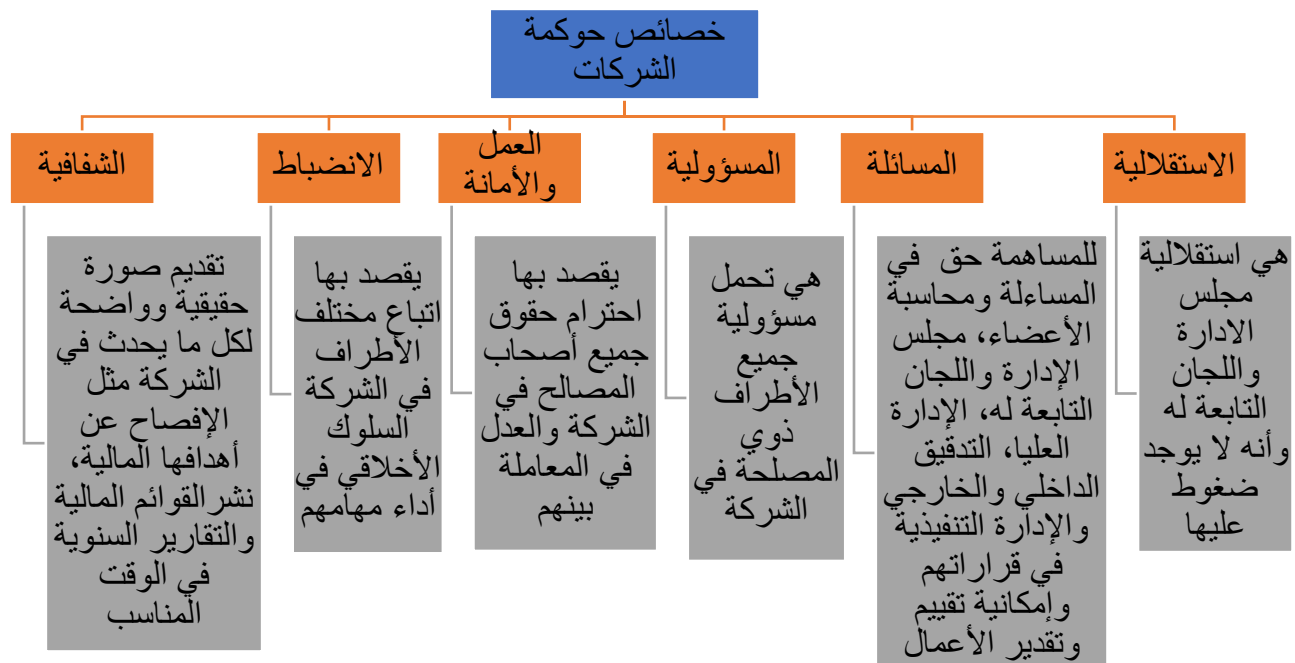
تعريف الرابع: هي مجموعة من القوانين والحوافز التي تهتدي بها الشركة لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين(سليمان، 2008).

ومما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها أسلوب إداري لعملية اتخاذ القرار حيث يتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم ممارسات الرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

1-1-3- خصائص حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية كبيرة في أي مؤسسة لما تتضمنه من خصائص مهمة.

الشكل 1.1: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: (حماد، 2005)

1-2- عموميات حول حوكمة الشركات

من خلا ما سبق نلاحظ أن للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والشركات، كما أن لها أهداف ومبادئ تسعى لتحقيقها.

1-2-1- أهمية حوكمة الشركات

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات، وتزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لما تحقق من زيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة وبضاف إلى ذلك تطبيق حوكمة شركات لما له أهمية بالغة متمثلة فيما يلي:

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

- ضمان قدم ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.
- تعظيم قيمة أسهم الشركات، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث الأدوات والآليات المالية الجديدة وحدود اندماجات واستحواذات هو بيع المستثمر رئيسي (الشيخ، 2012)
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الوحدات الاقتصادية وكذلك الدول ورفع مستويات الأداء المالي والإداري للوحدات الاقتصادية مما يؤدي ذلك الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والعمل بها.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع راس المال للاستثمار في المشروعات القومية المساهمة في زيادة قدرة الوحدات الاقتصادية القومية على مواكبة المنافسة العالمية.
- زيادة درجة الشفافية والثقة في معلومات القوائم والتقارير المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية لأغراض الاستخدامات الإدارية المختلفة وذلك لزيادة ثقة مستخدمي المعلومات والتقارير المالية في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاقتصادية والمساهمة في توفير مجموعة من القواعد التي تساهم في تحديد أهداف الوحدات الاقتصادية.
- تحقيق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين حتى أدنى العاملين فيها (عبد الوهاب وشحاتة، 2002).

1-2-2- أهداف حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء ومن أهمها (غضبان، 2015):

- تحقيق العدالة، الشفافية، وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة.
- حماية حقوق المساهمين بصورة عامة سواء الأقلية أو الأغلبية، وتعظيم عائدهم.
- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات.
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال.
- تدفق الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار.
- ضمان قيام مؤسسات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع بشكل عام والمساهمين بشكل خاص.
- التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين.
- تحسين عملية صنع القرار.

- العمل على تدعيم استقرار المؤسسات من خلال تجنب الدخول في مشاكل تنظيمية ومحاسبية.
- تدعيم الكفاءة والنزاهة في أسواق رؤوس الأموال.

1-2-3- مبادئ حوكمة الشركات

إن لحوكمة شركات مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1-3-2-1- وجود إطار فعال للحوكمة

ينص عليه المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية" (سليمان، 2006)

كما يجب أن يعنى إطار عمل حوكمة الشركات برؤية تأثيره على الأداء الاقتصادي، وكما يجب أن تتألف القوانين والتشريعات اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات من قواعد القانون والشفافية (التويجري، 2007)

1-3-2-2- حماية حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حاكمية الشركات حماية حقوق المساهمين والمتمثلة أساسا في: (الربيعي، راضي، 2011)

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في وجود المناسب وبصورة منتظمة ومن بينها:
- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
- طرح أسهم إضافية.
- آلية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة وإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

- ينبغي أن يتمكن المساهمين من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة ويجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالإنابة.
- ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرين المؤسسين في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن إعداد معنية من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزها.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال يتم بالشفافية أي يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والاجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال وكذا التعديلات غير العادية والتعاملات المالية.

1-2-3-3-المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب وأن يتم تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم كما يجب (حماد، 2005):

- أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- أن يكون للمساهمين داخل حل فئة نفس حقوق التصويت.
- أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- ينبغي أن تكفل العمليات والاجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة كافة المساهمين كما يجب أن تسفر إجراءات الشركة عن الصعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.
- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس بالشركة.

1-2-3-4- دور أصحاب المصالح في ممارسة السلطات

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يضمن حقوق أصحاب المصالح في الشركة من عمال وحملة السندات والبنوك والعملاء والموردين وذلك من خلال (التويجري، 2007):

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

- احترام حقوقهم القانونية والتعويض من حالته انتهاكها ووضع آليات تعزز مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- إنشاء جماعات حملات السندات والسماح لممثل الجماعة بحضور الجمعية العامة.
- الترخيص بتكوين اتحادات العاملين للمساهمين.
- تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة (حماد، 2005).

1-2-3-5-الإفصاح والشفافية

- بداية تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام الحوكمة وهي أساس نجاح هذا النظام، وهذا لما توفره من (موسى، 2010):
- المعلومات التي يحتاجها المساهمون والمستثمرون والهيئات الخارجية والتي تساعد أساسها يتخذ هؤلاء قراراتهم.
- التأكد من أن القوائم المالية والتقارير التي تقدمها الشركات قد تمت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ولقواعد المراجعة المتعارف عليها.
- تقديم تقارير سنوية عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها، وأن تعبر هذه التقارير والقوائم الصادرة بصدق عن المركز الحقيقي للشركة بشكل يمكن تقدير مخاطرها ومزاياها.
- التأكد على ضرورة مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة.
- الإعلان بشفافية عن كل البيانات والإجراءات التي تتم داخل سوق الأوراق المالية.

1-2-3-6- مسؤولية مجلس الإدارة

- يجب على إطار حاكمية الشركات ما يلي (الربيعي، راضي، 2011):
- إتاحة الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، وأن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مسائله مجلس الإدارة من لدن الشركة والمساهمين.
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا توافر النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، والعمل على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

- ينبغي على مجلس الإدارة أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة، وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية.
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.
- يتعين أن يطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:
 - مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية.
 - اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم.
 - ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، وهذا بوجود مراجع مستقل وإيجاد النظم الرقابة الملائمة والالتزام بأحكام القانون.
 - متابعة فعالية حاكمية الشركات التي في ظلها مجلس الإدارة، وإجراء التغييرات المطلوبة والإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

1-3- أساسيات حوكمة الشركات

تشغل حوكمة الشركات حيزا كبيرا من كتابات رجال السياسة والاقتصاد ومن تفكير رجال القانون والأعمال فإن تطبيق حوكمة الشركات وتجسيدها فعلا للفصل بين العلاقة الموجودة بين الملاك والإدارة، يجب توفر أساسيات المتمثلة في المحددات، والمركزات، والأبعاد والآليات، سوف نتناولها في هذا المبحث.

1-3-1-محددات حوكمة الشركات

رغم الاختلاف في تحديد دقيق لمفهوم حوكمة الشركات إلا أن هنالك اتفاق بين الباحثين على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توفر مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين (عقاري، بوسلما، 2013):

- **المحددات الداخلية:** تشمل المحددات الداخلية بشكل عام في:
 - القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل الشركة.
 - وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة.
 - توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل الحد من تضارب المصالح بين هذه الأطراف المحددة.

- **المحددات الخارجية:** تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة فيما يلي:
 - المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل: القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل والشركات.
 - وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل: الجمعيات، والمنظمات المهنية والمراجعين، والمحاسبين.
 - وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل: مكتب المحاماة والاستشارات المالية والاستثمارية.
 - تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
 - وجود قطاع مالي كفى يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في الاحكام الرقابة على الشركات.

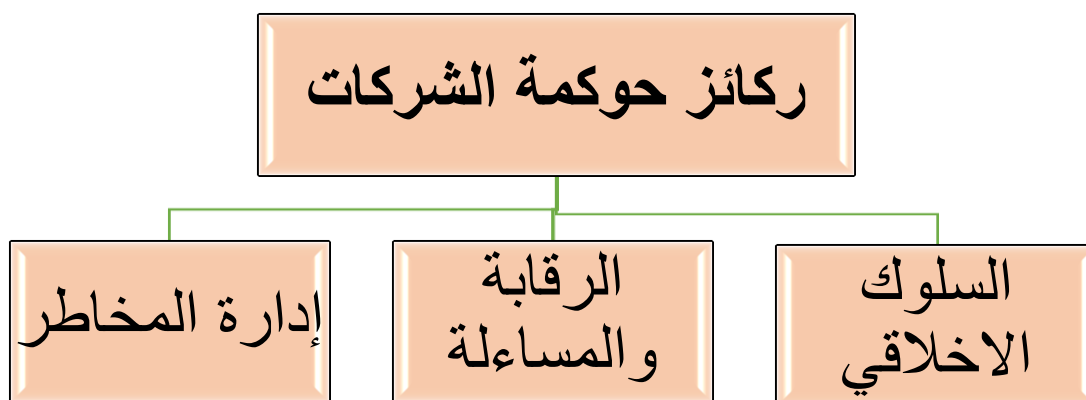
1-3-2- مرتكزات حوكمة الشركات وأبعادها

في هذا العنصر تطرقنا إلى ركائز وأبعاد حوكمة الشركات حيث تتمثل فيما يلي:

1-3-2-1- ركائز حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الركائز الأساسية التي يجب تحقيقها لكي تتمكن الشركات، بل والدول من الاستفادة مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل 2.1: ركائز حوكمة الشركات



المصدر: (الاخضر، 2018)

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

أ- **السلوك الأخلاقي:** يجب على مجلس الإدارة تبني نطاق أخلاقي لعمل الشركة قد يستمد أحكامه من الفكر الإنساني والقواعد المنظمة للعمل، والأهم أن يلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تعطي هذه الأخلاق قوة التزامية ترتكز على بواعث دينية دائمة وثابتة في مقاصدها.

ولكي ينجح مجلس إدارة الشركة في نشر ثقافة الالتزام الأخلاقي وقد أوهمت العديد من الهيئات المهنية المتخصصة بضرورة أن يتواجد في الشركة دليل لسلوك الأخلاقي يلتزم جميع العاملين بالشركة بما فيه قيم وأخلاق.

يمكن تقسيم السلوك الأخلاقي إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

- قسم عن قيم الشركة ومبادئها الأخلاقية حيث يجب أن توضح التزامها في جميع معاملاتها الداخلية والخارجية بتقديم منتجات أو خدمات ذات جودة عالية، مع حماية حقوق المساهمين وتحقيق رضا العملاء وحماية البيئة التي تعمل فيها الشركة، وأخيرا الالتزام بالأمانة والإخلاص.

- وقسم الثاني يوضح المعايير الأخلاقية لعلاقة الشركة بأصحاب المصالح بدءا من علاقة الشركة مع الموظفين والعاملين بها، حيث يجب على الشركة أن توضح أن العنصر البشري لديها هو أساس نجاحها، ولذلك تلتزم بمعاملتهم جميعا باحترام وثقة لبناء علاقة عمل طويلة الأجل وفقا لنظم عمل الدولة واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز، مع توفير ظروف عمل صحية وآمنة مع التزام الشركة بإزالة أي أسباب لتعارض المصالح والتي قد تؤثر على أداء العنصر البشري.

- الجزء الأخير من هذا الميثاق يحدد العلاقة بين الشركة والبيئة والمجتمع المحيط بها، حيث يجب أن توضح الشركة التزامها بالتطبيق الأنظمة والتشريعات واللوائح المنظمة لعملها وفق الصيغة القانونية والتراخيص الممنوحة لها لمزاولة العمل، أيضا فإن الشركة كجزء من المجتمع التي توجد فيه يجب أن تبني علاقة مع مجتمعها قائمة على المعايير الأخلاقية والقيم الموضحة في القسم الأول مما يحافظ على نظافة وسلامة البيئة المحيطة بها، وأنها سوف تدعم مجتمعها عن طريق مجموعة من الأنشطة الخيرية والتعليمية (علي، 2013).

ب- **الرقابة والمساءلة:** وهذا بتنفيذ الأدوار لأصحاب المصلحة من خلال أطراف رقابية عامة، مثل هيئة سوق العمل، مصلحة المؤسسات البنك المركزي في حالة البنوك، أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمون، مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، المراجعون الداخليين، المراجعين الخارجيين، أطراف أخرى كالموردين والعملاء المستهلكون والمقرضون (هيمه، طحطوح، 2013).

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

وتسعى حوكمة الشركات إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة في الرقابة على المؤسسة ومساءلتها، وتتمثل هذه الاطراف فيما يلي (شوقي، 2018):

- **أطراف رقابية عامة:** هذه الأطراف لا تتدخل في طريقة عمل المؤسسة وتفاصيل تسييرها، لكن قد تتدخل بشروط معينة من طرف المؤسسة والتزامات تطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية من بين هذه الأطراف البنوك هيئة سوق المال البورصة.
- **أطراف رقابية مباشرة:** وهي الأطراف التي تكون معينة بأداء ونتائج المؤسسة والتي تستطيع مساءلة المؤسسة عن أسباب نجاحها أو فشلها، ويمكن لهذه الأطراف الاطلاع بصفة دورية على تفاصيل عمل المؤسسة ومختلف سجلاتها ومن بين هذه الأطراف المساهمين المراجعين الداخليين.
- **أطراف خارجية:** توجد أخرى يمكن لها مراقبتها مساءلة المؤسسة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثيرها بأعمال ونتائج المؤسسة ومن بين هذه الأطراف نجد الموردين العملاء المستهلكين.
- **ج- إدارة المخاطر:** إدارة المخاطر تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح وكذا إعداد الدراسات من أجل الحد من الأخطار والتقليل من خسائرها المحتملة وتتضمن إدارة المخاطر الأنشطة التالية (بوالزليفة، 2013):

- جمع المعلومات من الأنشطة والخطيرة بالمؤسسة.
- تحديد التهديدات المتوقعة لكل نشاط.
- تحديد نقاط الضعف بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير على المؤسسة.
- حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة إذا حدث التهديد المتوقع.
- تحديد وتقييم الأساليب والأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الربحية وتجنب الخسائر المحتملة.
- تطوير وتعديل أداء ممارسة إدارة المخاطر للوصول الى نتائج أفضل.

1-2-2-3- الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

من خلال ما سبق من تعريفات للحوكمة نستخلص أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد، ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد كما يلي: (محمد، 2003)

- **البعد الإشرافي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات المصالح من بينهم اقلية المساهمين

الفصل الأول:.....الإطار النظري لحوكمة الشركات

- **البعد الرقابي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة على المستوى الداخلي او الخارجي لشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم ادارة الخطر، اما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح، وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الاسهم والاطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع النطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته.
- **البعد الاخلاقي:** ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية مما تشمله من قواعد اخلاقية، ونزاهة، وامانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى ادارات الشركات وبيئة الاعمال بصفة عامة.
- **الاتصال وحفظ التوازن:** ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة الممثلة في مجلس الادارة والادارة التنفيذية من جهة والاطراف الخارجية سواء الاطراف الخارجية ذات المصلحة او الجهات الاشرافية او الرقابية او تنظيمية من جهة اخرى حيث يجب أن يحكم الاخلاص العلاقة بين ادارة الشركة وحملة الاسهم، بينما يجب ان تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، ويجب ان يحكم التوافق الوطني علاقة الشركات بالمنظمات الاهلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.
- **البعد الاستراتيجي:** ويتعلق بصياغة استراتيجية الاعمال وتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى مستقبل استنادا على الدراسة المتأنية والمعلومات الكافية عن ادائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة العوامل البيئية الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.
- **المساءلة:** ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وإداء الشركة والعرض امام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.
- **الافصاح والشفافية:** ويتعلق الافصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد القرارات كافة الاطراف ذات المصالح على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الافصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة

1-3-3- آليات تطبيق الحوكمة

سوف نتناول في هذا العنصر اليات حوكمة الشركات المتمثلة في الاليات الداخلية والاليات الخارجية.

1-3-3-1- آليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفاعليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي (كورتل، 2008):

أ- **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحيته القانونية في تعيين واعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

- **لجنة التدقيق:** تتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات وذلك من خلال إعدادها تقارير مالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

- **لجنة المكافآت:** تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقويمهم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوبة إشغالها

ب- **التدقيق الداخلي:** تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً هاماً في عملية الحوكمة وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة لدولة والتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (بوقرة، غانم ، 2012)

1-3-3-2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر

الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة ذلك ما يلي (حساني، كرامة، فاطمة 2012):

أ- منافسة سوق المنتجات (الخدمات): أو سوق العمل الإداري: تعد منافسة السوق المنتجات أو (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

ب- الاندماجات الاكتسابات: مما لاشك فيه أن الاندماج والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في انحاء العالم، لأن الاكتساب الية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

ج- التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورا هاما في مساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة

د- التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية حوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم (بوقرة، غانم، 2012)

خلاصة

قدم هذا الفصل نظرة حول الإطار العام للحوكمة ومختلف جوانبها، من خصائص وأهمية وأهداف وسبل تطوير آلياتها بما يسمح بتحقيق أبعاد الحوكمة كاملة.

يتجلى لنا في هذا الفصل كذلك أن للحوكمة محددات ومرتكزات تراعي العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة.

كما خلص هذا الفصل إلى أن للحوكمة دور فعال في حماية نشاط المؤسسة وتأكيد ثقتها وكذلك حماية الإنجازات والمشاريع من أي متغيرات قد تؤثر عليها سلباً.

الفصل الثاني:

الإطار العام للإفصاح المحاسبي

2- الفصل الثاني: الإطار العام للإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات.

تمهيد

2-1- مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي

2-1-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

2-1-2- مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي

2-1-3- أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

2-2- عموميات الإفصاح المحاسبي

2-2-1- أسباب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

2-2-2- أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي

2-2-3- العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

2-3- جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

2-3-1- مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

2-3-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية

2-3-3- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

2-4- أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية

2-4-1- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

2-4-2- علاقة قواعد حوكمة الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

2-4-3- انعكاسات قواعد الحوكمة بإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

خلاصة

تمهيد

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من بجانب المهني أو الأكاديمي، فهو عملية تتصل بها المؤسسة بالعالم الخارجي بإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة المستثمرين عموما والمساهمين خصوصا من خلال الكشوفات المالية، كما أن الإفصاح هدفه الأساسي توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لجميع الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة قصد مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

والإلمام أكثر بهذا الموضوع تناولنا في هذا الفعل أربعة مباحث تتمثل في:

2-1- مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي.

2-2- عموميات الإفصاح المحاسبي.

2-3- جودة المعلومات المحاسبية والمعلومات المؤثرة فيها.

2-4- أثر الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

2-1- مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دورا في إثراء ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.

وسنحاول نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي، والمقومات والقواعد الأساسية له كما سنقدم الأهمية والأهداف للإفصاح المحاسبي.

2-1-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من التعاريف المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف الجهات ذات المصالح المهمة بالبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة من بين التعاريف نذكر:

تعريف الاول: يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية أي هدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود. (صبايحي، 2013)

تعريف الثاني: يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظلة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر، والسجلات للشركة(بوزيد، 2005) .

تعريف الثالث: يقصد كذلك بالإفصاح المحاسبي على أنه أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة أو بالشكل الذي يمكنه مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة لتقييم الأداء وتقييم السيول وربحية الشركة وقدراتها على إحداث توسعات ونمو في نشاطها (مفتاح، معارفي، 2010) .

تعريف الرابع: كما يقصد كذلك بإفصاح المحاسبي شمول تقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية(عمارة، 2010).

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن مصطلح الإفصاح المحاسبي يعبر عن إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية والمدرجة في القوائم المالية إلى المستفيدين منها بدون تحيز أو تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

2-1-2- مقومات الإفصاح المحاسبي وقواعده

يتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المقومات الرئيسية الآتية:

2-1-2-1-2- مقومات الإفصاح المحاسبي

يمكن ابراز مقومات الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:

- أ- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تبين طرق استخدامها له، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة.
- ب- **تحديث أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار توعوي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها (الحيالي، 2007).
- د- **تحديد طبيعته ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية، المحتواة في القوائم المالية الأساسية إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات والمرافق بالقوائم المالية التي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم.
- ذ- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.
- و- **تحديد الوقت المناسب للإفصاح:** هو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يفصح خلاله وتكون أكثر تقارباً فيما بينها مثل تقارير السداسية أو المعلومات الفصلية ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي لتقارب بين الفترات الزمنية (زارفاوي، 2018).

2-1-2- قواعد الإفصاح المحاسبي

يمكن إبراز أهم القواعد في النقاط التالية (السيد، 2009):

الإفصاح عن السياسات وهي المبادئ والأعراف والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية ولا بد من أن تختار الإدارة من بين هذه البدائل السياسية ويجب على الإدارة مراعاة ما يلي:

- الحيطة والحذر في قياس نتائج المحليات لذا إعداد البيانات المالية.
- مضمون الأحداث والعمليات المالية يجب مراعاتها.
- مراعاة الأهمية النسبية.

يجب الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية والتي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى وتصنفها المعلومات إلى ما يلي:

- قواعد خاصة بالإفصاح العام على المعلومات لأسهم الشركة مكان تسجيلها تاريخ الميزانية العمومية الفترة المحاسبية لتغطية البيانات المالية.
- قواعد خاصة بالإفصاح العام عن الميزانية العمومية لقواعد الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل وحقوق المساهمين وقوائم الدخل.
- الإفصاح المطلوب توفيره وفق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة لبيان التغيير في المركز المالي يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات الأصول من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والعناصر غير العادية أما بالنسبة لقوائم الدخل يجب الإفصاح عن الدخل الناتج عن العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج بدون بنود غير عادية.

2-1-3- أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

سنقوم في هذا العنصر بإعطاء أهمية حول الإفصاح المحاسبي مع إبراز أهدافه.

2-1-3-1- أهمية الإفصاح المحاسبي

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية والعمليات التي قامت بها المؤسسة ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ولا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وموضوعية مع مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات للمستخدمين، كما يفترض عرض تلك

الفصل الثاني:.....الإطار العام للإفصاح المحاسبي

المعلومات في فترات متتابة حتى تكشف عن الثغرات في وضع الشركة والتي تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات المستثمرين، ويجب أن تعرض المعلومة المعلومات بصفة بسيطة وواضحة للمستخدمين كما يجب أن تكون الوحدة النقدية هي الوسيط المستخدم للتعبير عن هذه المعلومات (معارفي، 2010).

اكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظرا لتعقيد الأدوات المالية المستخدمة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها، وفي هذا الصدد فإن إدارة البنوك تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات ومنها مخاطر الائتمان وسيولة الأسواق ومخاطر أسواق الصرف ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا(العكر، 2010) .

2-1-3-2- أهداف الإفصاح المحاسبي

إن دليل الاهتمام الكبير بالإفصاح المحاسبي هي الأهداف المنشودة والتي تتمثل فيما يلي (الحجاوي، 2017):

- مساعدة متخذي القرار بصنع قرارات ذات موثوقية عالية وذلك بالاستناد على معلومات دقيقة خاصة المستثمرين من متخذي القرار والمقرضين.
 - إشباع متطلبات مستخدمي التقارير المالية بكل أشكالهم من البيانات والمعلومات بما يرضي كل الأطراف إلى حد مقبول.
 - المساهمة في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمرين في تنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وهو ما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية والحد من التقلبات في أسعارها.
- ويرى الباحثون أن الهدف من الإفصاح المحاسبي وإعطاء صورة شاملة حول نشاطات المنشأة خلال فترة زمنية محددة من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية وتوفير لهم المعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ قراراتهم.

2-2-عموميات الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو الإدارة والمحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، يمكننا أن نلخص أسباب وأنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

2-2-1- أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تكمن أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية فيما يلي (سليمان، 2006):

- تقديم المعلومات يساعد على تحقيق الأرباح للمؤسسة.
- تقديم المعلومات يساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات.
- تقديم المعلومات يساعد المؤسسة على زيادة التدفق النقدي.
- تقديم المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة وانعكاسات على اتخاذ القرار.
- تقديم المعلومات لمتخذي القرار على التدفقات النقدية.

هناك مجموعة من الأسباب التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وهي:

- ينبغي أن يتضمن الإفصاح عن المعلومات التالية:
 - النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة.
 - أهداف المؤسسة.
 - الملكية الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
 - عوامل المخاطر المتوقعة.
 - الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي
- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم تمثل وبصدق المركز المالي وأداء المؤسسة في كافة النواحي المادية والعامة.
- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للمؤسسة وأن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه الأصول المهنية في عملية المراجعة

- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدميه المعلومات ذات الصلة.

2-2-2- أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي

في هذا العنصر نقوم بتقديم أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي.

2-2-2-1- أنواع الإفصاح المحاسبي

بعد التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وتحديد مقوماته وقواعده وأهميته سنحاول التطرق إلى أنواعه:

- أ- **الإفصاح الكامل:** إن الإفصاح الكامل وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية وهي (السيد أحمد، 2009):
 - فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجين من المعلومات المحاسبية وذلك بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام
 - فرض أن المعلومة الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل الثروة في المؤسسة
 - فرض أن القوائم المالية هي قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية
 - فرض أن إعداد القوة القوائم المالية ذات الغرض العام تعتبر من أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة تكلفة بالعائد.
- ب- **الإفصاح الكافي:** يضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حيث تكون غير مظلة لمستخدميها ويختلف حجم المعلومات المفصح عنها مختلف حسب احتياجات المستخدمين ومصالحهم (حنان، 2005).
- ج- **الإفصاح العادل:** يتطلب الإفصاح العادل عرض القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى من خلال مراعاة احتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية بشكل متوازن.
- د- **الإفصاح التفاضلي:** يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المستخدمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم يحتاج إلى معلومات ملخصة وذات تحليل مختصر تركز على التفاضل أو التفاوت بين البنود وذلك يعقد مقارنات التغيرات الجوهرية وتحدد الاتجاه العام لتلك

الفصل الثاني:.....الإطار العام للإفصاح المحاسبي

التغييرات إلا أن هذا النوع من الإفصاح ما زال محل خلاف يعتبر إجراء غير مقبول عموماً ذلك لأن مؤيدي هذا الاتجاه يفترضون مستمراً أقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة (حنان، 2005).

هـ - **الإفصاح الوقائي:** يهتم الإفصاح الوقائي بتبسيط المعلومات المنشورة حيث تصبح مفهومة للمستثمر محدود المعرفة حيث يتم التركيز على المعلومات الموضوعية التي تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكد ويعبر هذا النوع من الإفصاح عن الاتجاه التقليدي الذي يهدف إلى حماية المستخدمين العادي ذو المعرفة المحدودة (السيد أحمد، 2007).

و - **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:** يعتبر هذا النوع من الإفصاح اتجاه معاصراً يهتم بالمعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصفية الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن التنبؤات المالية الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله ويفرض هذا الاتجاه مستمراً ذا دراية وإطلاع يمتلك القدرة على التحليل عقد المقارنات وإجراء تنبؤات بطريقة مهنية (حنان، 2005).

2-2-2-2 أساليب الإفصاح المحاسبي

هنالك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية ويمكن تبويب الأساليب الشائعة للإفصاح المحاسبي كما يلي (أبو زيد، 2005):

- شكل وترتيب القوائم الرسمية

يجب أن تظهر المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومقدار التفصيل الظاهر مهما في عملية الإفصاح، وتعادل هذه الأهمية مقدار أهمية شكل القوائم ويمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القائمة إلى إلقاء الضوء على القوائم، كما يؤدي استخدام المصطلحات الغامضة إلى التشويش، ولهذا يجب على المحاسبين استخدام المصطلحات الوصفية التي تستخدم عموماً بواسطة المحللين الماليين، والقراء الآخرين، والتوحيد لجميع المصطلحات يجعل من التقارير المحاسبية مفيدة، كما يجب تلخيص البيانات المحاسبية لكي تكون ملائمة، ويعتبر الإيجاز هدفاً مرغوباً في التقارير المالية، والإفصاح الملائم عن المعلومات المفصلة يجب أن تعطي له الأولوية إذا كان ذلك ضرورياً لجعل التقارير ذات مغزى لاتخاذ القرارات.

- القوائم الإضافية والكشوف الملحقه

يحتاج الأمر أحياناً إلى إعطاء تفاصيل عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، حيث يستلزم إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي، ومن أمثلة ذلك كشوف تفصيلية لبنود أصول الثابتة ومجمع استهلاكها، أما بالنسبة للقوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومة إضافية أو معلومات مرتبة طبقاً لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات الأسعار.

- المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية

وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها، حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومة كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية ومن مزايا استخدام الملاحظات الهامشية ما يلي:

- عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية.

- الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر ما يعرض في القوائم.

- الإفصاح عن تخفيضات وقيود على عناصر القوائم.

ومن أكثر أنواع الملاحظات الهامشية متبوعاً ما يلي:

- شرح الأساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية.

- الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة.

- شرح أو بيان حقوق الدائنين على أصول معينة.

- تقرير المراجع

يهدف هذا التقرير إلى تقييم معلومات تتعلق برأي المراجع (المدقق الخارجي) بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومة مالية وفي أغلب الحالات يقوم المراجع بإبداء رأي نمطي نظيف، ويكون من المناسب للمراجع عن إبداء الرأي عندما تكون المعلومات التي جمعها عن القوائم المالية ضئيلة بصورة لا تمكنه من إبداء رأي موضوعي، كما أن

المراجع في تقريره يجب إضافة ملاحظات وإيضاحات إذا وجد شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار لفترة زمنية معينة (السيد أحمد، 2005).

- المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة

ترد تلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المنشأة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية، الاستثمارية المتوقع ان تتبعها الشركة مستقبلا.

2-2-3- العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في القوائم المالية ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يسعى الإفصاح عنها وأخيرا عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها يتضح ذلك فيما يلي (تركي، 1995):

2-2-3-1- عوامل بيئية

تختلف العوامل المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية سياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية يعني المتغيرات البيئية وأثرها على المشروع بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

2-2-3-2- عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها وماذا توفر عدد من الصفحات للحكم على كفاءتها وأهم تلك الصفحات مدى ملازمة تلك المعلومات بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

2-2-3-3 عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

هنالك مجموعة من العوامل أو الخصائص التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية منها حجم المنشأة، عدد المساهمين صافي الربح، عمر المنشأة، حجم المديونية، وغيرها من الخصائص وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل قروض معينة يتمثل ذلك في (تركي، 1995):

أ- **حجم المنشأة:** تتطلب عملية إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها تكاليف مباشرة اتجاه إعداد القوائم والتقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين كما ينبغي وجود علاقة موجبة بين حجم المنشأة ودرجة الإفصاح عن القوائم المالية وقد يرجع ذلك إلى أن الوزن النسبي لتكلفة المعلومات في التكاليف الإجمالية للمشروع الكبيرة الحجم يكون عادة مقبولا للقياس كما هو عليه الحال بالمشروعات الأصغر حجما.

ب- **عدد المساهمين:** هنالك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس إن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات المطلوب عنها من قبل المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين.

ج- **حجم المديونية:** يؤثر حجم المديونية على درجة الإفصاح من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن تفاصيل التزامها وتواريخ استحقاقاتها والرهانات المترتبة عن مديونيتها إضافة إلى دائني الشركة يرغبون بالحصول على معلومات مفصلة حول وضع الشركة في حين من حيث الأداء المالي والتدفقات النقدية لتقييم ربحيتها ومقدرتها على السداد الأمر الذي يتعكس بالمزيد من الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

د- **عمر المنشأة:** يكون عمر المنشأة عاملا مؤثرا في تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات بافتراض أن المنشأة الأقدم من حيث التأسيس تتجه إلى الإفصاح عن معلومات أكثر من المنشأة حديثة التأسيس.

وقد يعود ذلك لعدة أسباب:

- تساعد خبرتها التشغيلية السابقة في عملية الإبلاغ المالي على الجانب وبالأداء المستقبلي.
- قابلية أسهمها للتداول في السوق بشكل أكبر لطول مدتها وجودتها في الصناعة مما يترتب عليه تفهم متطلبات الإفصاح التي يرغب فيها مستخدمي القوائم المالية.
- هـ- **ربحية المنشأة:** يمكن قياس الربحية من خلال طرق عديدة تتضمن هامش الربح ومعدلات العائد وتبقى العلاقة بين ربحية المنشأة ودرجة الإفصاح عنها على الرأي القائل بأن المنشأة الأكثر ربحية تتجه للإفصاح عن

المعلومات في التقارير السنوية بشكل أكبر من المؤسسات الأقل ربحية وذلك لتبرير المكافئة والمزايا التي تحصل عليها الإدارة.

2-3- جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، وسنعرض لهذا العنصر إلى مفهوم وخصائص ومعايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.

2-3-1- مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

في هذا العنصر سنحاول التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وإبراز أهم نقاط خصائصها.

2-3-1-1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة تعريف لجودة المعلومات المحاسبية سنحاول تقديم أهمها:

تعريف الاول: هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا (السيد، 2009).

التعريف الثاني: هي البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لكي تصبح ذات معنى للمستخدم يحتاج المستخدمين لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسب أو من أجل تطوير وتحسين عملية اتخاذ القرار وبشكل عام فإن المستخدمين للمعلومات يتمكنون من اتخاذ قرار مناسب أكثر عندما تزداد كمية ونوعية المعلومات المتوفرة (الرمحي، الذبيبة، 2014).

تعريف الثالث: هي مجموعة من القيم الرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات (الدراوي، 1997).

التعريف الرابع: هو الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين (عمر، 2017).

ومما سبق يمكن القول إن جودة المعلومات المحاسبية هي البيانات التي يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى يتمكن مستخدميها من التقييم واتخاذ القرارات التي تناسبهم.

2-1-3-2- خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي الصفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ان الخصائص النوعية الأساسية الأربعة وتتمثل فيما يلي:

1_القابلية للفهم: ان خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين(النقيب، 2004):

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات

- مستوى الوعي والادراك الفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار، ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشرط الأول، يستلزم الامر في نفس الوقت الارتفاع بالشرط الثاني لتحقيق التوازن، وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

2- الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة فأنها يجب ان تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية او عندما تؤكد او تصحح تقييماتهم الماضية، كما ان الدورين التنبؤي والتأكيد للمعلومات متداخلين، على سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة على انتهاز الفرص على التصدي للأوضاع المعاكسة، وغلب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حولها على سبيل المثال، طريقة هيكل المنشأة ونتائج العمليات المخططة(حماد، 2006).

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومساءل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم مدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأسهم، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فإنه ليس

بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، إن القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية تتعزز من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، القيمة التنبؤية لقائمة الدخل تتعزز إن تم الإفصاح عن البنود غير العادية وغير المتكررة من الدخل والمصروفات بشكل منفصل.

كما تعرف الملاءمة بانها القدرة على خدمة قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه (حنان، الحارس، أبو جاموس، 2004).

3-الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقراءها (القاضي، حمدان، 2008).

4_ القابلية للمقارنة: إمكانية مقارنة القوائم المالية للفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية للمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو تمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك، لا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلى إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأساس والمبادئ المحاسبية وفقاً لمفهوم الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعد لنفس المنشأة وتتطلب معايير التقارير المالية الدولية IFRS الإفصاح عن المعلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك (الجعارات، 2008).

2-3-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع بهذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعود في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها وتتمثل هذه المعايير في (جمعة، لعشوري، 2010):

2-3-2-1- معايير قانونية

تسعى العديد من الهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال من تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الهيئات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2-3-2-2- معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأن أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الرقابة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

نستنتج أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما ينطبق على المراجعة باعتبارها أداة من أدوات الرقابة مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

2-3-2-3- معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية والمراجعة لضوابط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبول المالك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

مما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع متطلبات المراجعة وزيادة ثقة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، النزاهة والأمانة لا تتحقق إلا بتوفر الخاصيتين في كل من معدي ومراجعي المعلومة المحاسبية عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

2-3-2-4- معايير فنية

إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية، ويزود ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكن لو أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بالإدارة ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على معلومات ذات جودة.

2-3-3- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل بها في محيط البيئة الاجتماعية القابلة للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي (مداح، 2018):

2-3-3-1- العوامل البيئية

ان للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدار أثرها على المؤسسة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى.

2-3-3-2 - العوامل الاقتصادية يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات

الفصل الثاني:..... الإطار العام للإفصاح المحاسبي

المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات خلال فترات مالية متقاربة والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

إن لاختيار السياسة المحاسبية اثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والآخر يمكن تصوره على انه كذلك، وفي كلى الحالتين يعتاد بعض الافراد انهم سوف يصبحون في وضع افضل، وكذلك سوف يحاول بعض الافراد البحث عن السياسة الملائمة او المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهاجيتها او تطبيقاتها بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبة التنظيمية الاخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من امكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا تعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها امرا مرغوبا فيه يعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

الجدير بالذكر انه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير ايضا الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية، ومن اهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي، اذ يعد المستوى التعليمي احد العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسة المحاسبية والمراجع بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقرير المالي بشكل خاص.

2-3-3-7- العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في تقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، وقد حددت نشرت المعايير التقارير المالية التي اصدرها مجلس المعايير المحاسبية المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها التمييز المعلومات الاقل منفعة والاكثر منفعة لإتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

2-4- أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية

2-4-1- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي

الفصل الثاني:..... الإطار العام للإفصاح المحاسبي

على أنظمة وقوانين المؤسسات، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية محليا وعالميا ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون على ماهية كفاءة وعدالة الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية بالمؤسسات. يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية والتأكد من توفر المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسات، ولكافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء المؤسسات وهيكل الملكية وفق المعايير المحاسبية والمراجعات الدولية المحلية المطبقة (بوطلاعة، بن طاهر، 2012).

نظرا لأهمية الإفصاح في المؤسسات واعتباره من أهم مبادئ الحوكمة، فهناك علاقة ذات اتجاهين بين الحوكمة والإفصاح، حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاحات المؤسسة بها، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية المؤسسات واكتسابها سمعة حسنة، الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل وبالتالي تحقق معدل نمو مرتفع ويمكن القول أن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فعالية الحوكمة المؤسسية، وكذلك تعمل الحوكمة على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للمؤسسات على جميع المعلومات الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة على نشاط المؤسسة (بوطلاعة، بن طاهر، 2012).

- **الاهتمام بالمعلومات غير المالية** تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخيرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل الخ أو وصفية مثل مستوى المنافسة الحالة الاقتصادية، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية ... الخ وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام من قبل صانعي القرار.

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التعريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية الفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة، بل أصبحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات، حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية قد ينتج ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات

التي أصدرتها اللجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية(بن عيشي، عمري،2013).

- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية التي لا تشملها القوائم المالية، وفيها يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموعة المستثمرين، وحتى نصل إلى السوق كف لرأس المال، والوصول للسعر العادل للأسهم لا بد أن يتحول الإفصاح إلى الإفصاح الإلزامي.

- تدعيم الإفصاح الإلكتروني يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب، والمتزامن باستمرار، حيث إن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومن أهمها ما يلي (بن عيشي، عمري،2013):

- توفير المعلومات في الوقت المناسب.
- تحقيق التغذية العكسية.
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة.

2-4-2- علاقة قواعد الحوكمة بإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة. التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤثر على الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة المؤسسية وجهاً لعملة واحدة يؤثر كل واحد منها بالآخر ويتأثر به فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للمؤسسات يجب أن يحقق الإفصاح بل بأسلوب يتفق ومعايير الجودة العالية والمحاسبية، لذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن هذه الأخيرة تنتجها التقارير المالية، وهي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق والسيولة ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة، ومخاطر أسعار الصرف، فضلاً عن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية التي يعتمد على فرض رئيس مؤداه العائد المحاسبي، ومعدل

التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المالية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن المؤسسات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء والبيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار (ابو حمام، 2010).

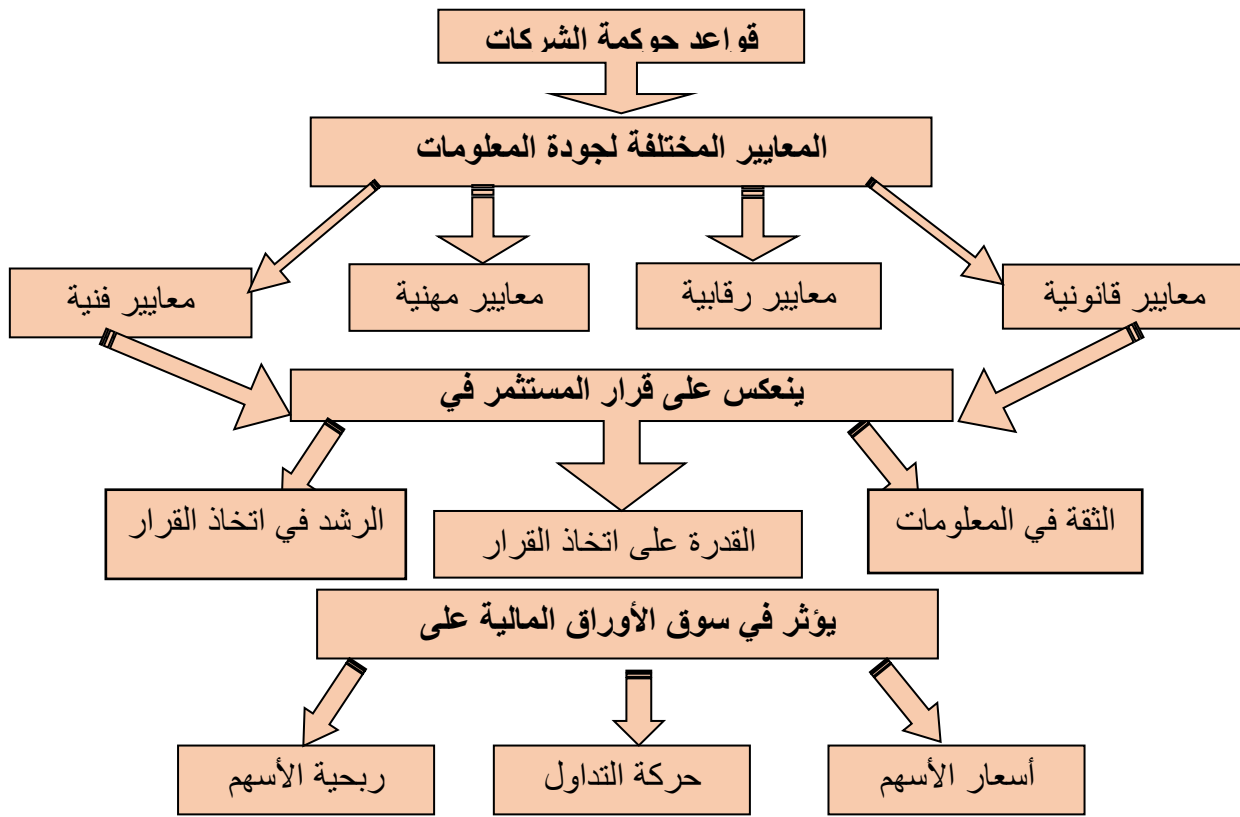
إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحكومة بالنسبة للمؤسسات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة المؤسسات في تلك الأسواق وتجنباً لتعرضها إلى انهيارات وحالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات، وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين (ابو حمام، 2009).

2-4-3- انعكاسات قواعد الحكومة بإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي من المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرط أساسياً لتأسيس أسواق المالية والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدد المهنة، وذلك حتى يكسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها (خليل، 2007).

وبناء على ما تقدم أصبح لا مناص من التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن ليس فقط سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية، بل العمل على إيجاد نظام يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي والمالي بما يساهم دعم المستثمرين ومتخذي القرار على تحسين جودة قراراتهم، حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحليلين والخبراء وأعضاء هيئة التدريس إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حكومة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والنظامية والاجتماعية الهادفة إلى صالح المجتمع ككل (الشيخ، 2012).

ويمكن توضيح انعكاسات حوكمة الشركات على جودة المعلومات من خلال الشكل التالي:
الشكل (1.2): إنعكاسات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: (الشيخ، 2012)

تؤثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي بعدة طرق منها (Brown, Casey, 2016) :

- 1- **المسؤولية والشفافية:** تعزز حوكمة الشركات المسؤولية والشفافية في إعداد ونشر المعلومات المحاسبية. عندما يكون هناك هيكل تنظيمي فعال ومجلس إدارة يؤدي دوره بشكل جيد، فإنه يتم وضع ضوابط وإجراءات لضمان توفير معلومات مالية دقيقة ومفصلة.
- 2- **الرقابة والمراجعة:** يعزز نظام حوكمة الشركات الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية. تكون هناك ليات رقابية تسهم في ضمان صحة وموثوقية البيانات المالية المفصح عنها، ويتم إجراء مراجعات من قبل جهات خارجية مستقلة للتحقق من صحة الإفصاح المحاسبي.
- 3- **الامتثال للمعايير المحاسبية:** تشجع حوكمة الشركات على الامتثال للمعايير المحاسبة القومية والدولية. ذلك يعزز الاتساق والمقارنة بين المؤسسات ويعزز جودة الإفصاح المحاسبي.

4- حقوق المساهمين والشفافية: تعمل حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وتشجيع الشفافية في توفير المعلومات المحاسبية.

5- الالتزام بمعايير التقارير المالية: تعتبر حوكمة الشركات عاملاً هاماً في ضمان الالتزام بمعايير التقارير المالية المعترف بها دولياً، مثل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS). إذ يؤدي الالتزام بمعايير موحدة وشفافة إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ويسهم في تحقيق مستوى عالٍ من الموثوقية والمقارنة بين الشركات.

6- التواصل مع أصحاب المصلحة: تعزز حوكمة الشركات التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والموظفين والعملاء والمجتمع المحلي، يتم ضمان الإفصاح المحاسبي الجيد من خلال تقديم معلومات واضحة وشاملة لهؤلاء الأطراف، مما يعزز الشفافية ويساهم في بناء الثقة والعلاقة المستدامة.

7- مراقبة الإفصاح المحاسبي: تلعب هياكل حوكمة الشركات دوراً في مراقبة جودة الإفصاح المحاسبي. من خلال إنشاء لجان مستقلة في مجلس الإدارة، مثل لجنة المراجعة، يتم تعزيز المراقبة والمراجعة المستقلة للمعلومات المحاسبية المفصّل عنها. هذا يساهم في اكتشاف ومعالجة أي تجاوزات أو أخطاء في الإفصاح المحاسبي قبل أن تؤثر سلباً على سمعة الشركة أو مصداقيتها.

خلاصة

أصبح موضوع الإفصاح المحاسبي من المواضيع العامة في السنوات الأخيرة ان العديد من الأطراف ذات المصلحة تتخذ قراراتها بالاعتماد على المعلومات التي تنشرها المؤسسات إلا أن النقص في هذه المعلومات يجعل البيانات المقدمة غير كافية ومضللة في القوائم المالية.

حيث تتمثل العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي في كونها تكاملية، إذ أن تطبيق قواعد الحوكمة تؤثر على مستوى الإفصاح ما يؤكد أن الإفصاح المحاسبي وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يتأثران ببعضهما البعض.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

3- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاختيار وتحليل الفرضيات.

تمهيد

3-1- الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

3-1-1- منهجية الدراسة

3-1-2- مجتمع وعينة الدراسة

3-1-3- أداة الدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية في التحليل

3-2- تحليل نتائج الاستبيان

3-2-1- دراسة خصائص العينة

3-2-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة

3-3- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

3-3-1- اختبار التوزيع الطبيعي

3-3-2- اختبار صحة الفرضيات

خلاصة

تمهيد

بعد انتهائنا من الجانب النظري من الدراسة، والذي تناولنا فيه المضمون النظري لموضوع البحث، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة و خبراء المحاسبين و محافظي الحسابات بولاية ميلة وذلك باستجواب عينة من أفراد هذه المؤسسات، و هذا لتعرف على وجهات نظرهم حول مدى أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، و من خلال هذا الفصل الذي يتضمن الدراسة التطبيقية قمنا بتصميم استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيعها على عينة اقتصادية ومن خلال هذا الفصل سنتناول العناصر التالية:

- الإجراءات المنهجية للدراسة
- تحليل نتائج الاستبيان
- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

3-1- الاجراءات المنهجية لدراسة الميدانية

سنستعرض من خلال هذه الدراسة اهم الخطوات والاجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف الادوات المستعملة في هذه الدراسة

3-1-1- منهجية الدراسة

من اجل اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه اسلوب في البحث يتناول احداث وظواهر والممارسات الموجودة متاحة لدراسة والقياس كما هي دون التدخل الباحث في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف هل تؤثر حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

- **البيانات الأولية:** تم توزيع استبيانات لتجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة

- **البيانات الثانوية:** تمثلت في مجموعة الكتب والدراسات المنشورة والملتقيات والرسائل الجامعية والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الأنترنت بحيث ثم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا هاما في إجراء الدراسة الميدانية

3-1-2- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الموجودة في ولاية ميله، اما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بطريقة عشوائية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 70 مفردة وتم توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة، وتم استرداد 65 مفردة، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 05 استبيانات لعدم تحقيق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة لدراسة 60 استبانة

3-1-3- أداة الدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية المستخدمة

3-1-3-1- أداة الدراسة التطبيقية

تتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

القسم الأول: خصص هذا القسم للبيانات الشخصية الخاصة بالعينة، حيث تتضمن أربع (04) فقرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: احتوى على مجموعة من الفقرات والبالغة ثمانية وثلاثون (38) فقرة، تم تقسيمه إلى محورين تتعلق بحوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (1.3): يبين محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
01	حوكمة الشركات	28
02	جودة الإفصاح المحاسبي	10
	مجموع	38

المصدر: من إعداد الطالبتين

3-1-3-2- الأساليب الإحصائية المستخدمة

ونظرا لكون الدراسة وصفية تحليلية وعلى أساس تحليل البيانات الدالة على متغير الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم اعتماد الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي اعتمادا على برنامج Spss نسخة 24 لتأكيد أو نفي الفرضيات عند درجة معنوية تقدر ب 0.05 أي مستوى التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات أفراد العينة.

- المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة المستجوبين على أسئلة الإستبيان.
- الانحراف المعياري يستخدم لقياس درجة تشتت قيم إجابات العينة عن وسطها الحسابي.
- إختبار ألفا كرونباخ وهي الطريقة الأكثر إستخداما لمعرفة الإنسجام الداخلي للمقياس.
- اختبار الإلتواء والتفرطح لمعرفة مدى اتباع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي.
- تحليل الانحدار المتعدد، لبيان أثر أبعاد المتغير المستقل مجتمعة في متغير تابع واحد.
- تحليل الانحدار البسيط لبيان أثر كل بعد واحد من إبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع.
- إختبار T في حالة عينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين مجموعتين.
- إختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين عدة مجموعات.

• مفتاح تصحيح المقياس

تم مراعاة تدرج مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة تبعا لقواعد وخصائص المقياس كما يلي:

الجدول رقم (2.3): بين مقياس الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتين

واعتمادا على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

يتم تحديد فئات المقياس كما يلي:

المدى: يساوي الفرق بين أعلى وأقل درجة بالمقياس $4=1-5$

طول الفئة = المدى / عدد الفئات $0.8 = 5/4$

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

الجدول رقم (3.3): طول خلايا المقياس وما يقابلها من بدائل الإجابة.

المتوسط المرجح	{ 1.79-1 }	{ 2.59 - 1.8 }	{ 3.39 - 2.60 }	{ 4.19 - 3.4 }	{ 5 - 4.20 }
اتجاه الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

• صدق وثبات المحتوى

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون الاستبانة الدراسة قادرة على انجاز قياس ما وضعت لأجله بما يحقق

أهداف الدراسة ويجب على أسئلتها وفرضياتها وقد تم صدق الاستبانة وثبات الاستبانة كما يلي:

- صدق المحكمين: تم اختبار مصداقيتها بعرضها على مجموعة من المحكمين، وقد استجيبنا لآراء المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

- ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة

وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تحقق الطالبين من ثبات إستبانة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ.

3-2- تحليل الاستبيان:

3-2-1 دراسة خصائص العينة:

إشتملت عينة الدراسة على المعلومات الشخصية، فقد تضمن الاستبيان على المتغيرات: (الجنس، الحالة الشخصية، الفئة العمرية، مجال الترتيب).

3-2-1-1 متغير الجنس

يمثل الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

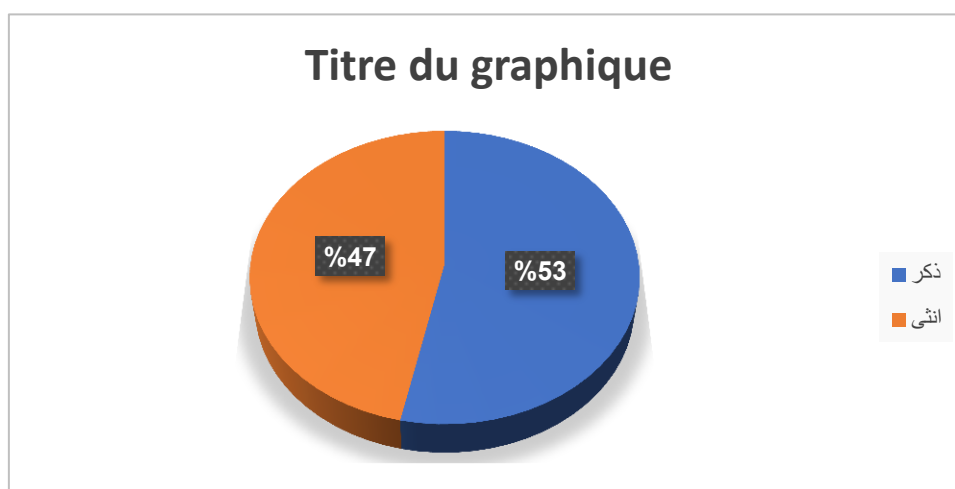
الجدول رقم (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة(%)
ذكر	32	53,3
أنثى	28	46,7
المجموع	60	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 32 فردا بنسبة 53.3 % والنسبة الباقية والمقدرة بـ 46.7% تعود للإناث، والبالغ عددهن 28 والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

3-2-1-2-3- متغير العمر

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية من خلال الجدول الموالي:

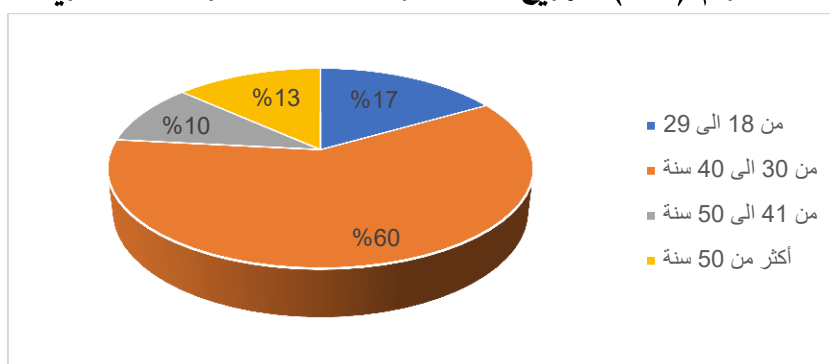
الجدول رقم (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة(%)
من 18 إلى 29 سنة	10	16,7
من 30 إلى 40 سنة	36	60,0
من 41 إلى 50 سنة	6	10,0
أكثر من 50 سنة	8	13,3
المجموع	60	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أغلب أفراد العينة يتراوح سنهم بين 30 إلى 40 وقدّر عددهم بـ 36 فرداً بنسبة 60%، أما نسبة 16.7% تخصص أفراد العينة للذين يتراوح سنهم من 18 إلى 29 سنة والمقدر عددهم بـ 10 فرداً، في حين أن نسبة 13.3% تخص أفراد العينة البالغ سنهم أكثر من 50 سنة والمقدر عددهم بـ 8 أفراد، أما نسبة 10% تخص أفراد العينة الذين يتراوح سنهم بين 41 إلى 49 سنة والمقدر عددهم بـ 6 أفراد الشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير العمر

الشكل رقم (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

3-2-1-2-3- متغير المؤهل العلمي

يمثل الجدول رقم (5.3) التالي توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال متغير المؤهل العلمي:

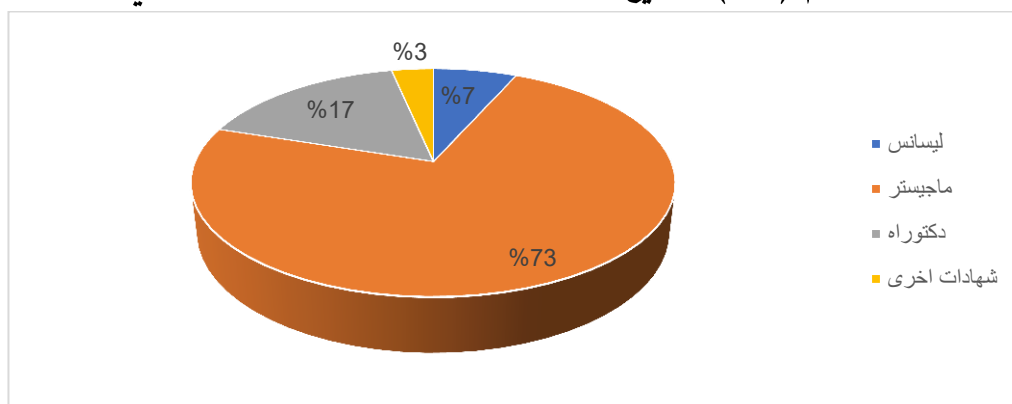
الجدول رقم (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة(%)	التكرار	المؤهل العلمي
6,7	4	ليسانس
73,3	44	ماجستير
16,7	10	دكتوراه
3,3	2	شهادات اخرى
100,0	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات المستوى الجامعي والحاصلة على شهادة ماجستير والبالغ عددهم 44 فردا بنسبة 73.3% ثم تليها فئة مستوى الدكتوراه والبالغ عددهم 10 فردا بنسبة 16.7% في حين بلغ أفراد العينة الحاصلين على شهادة ليسانس 4 أفراد بنسبة 6.7% وتعود نسبة 3.3% إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادات أخرى والمقدرة عددهم ب 4 أفراد والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

الشكل رقم (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

3-2-1-4- متغير عدد سنوات الخبرة

يمثل الجدول رقم (7.3) التالي توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال متغير عدد سنوات الخبرة:

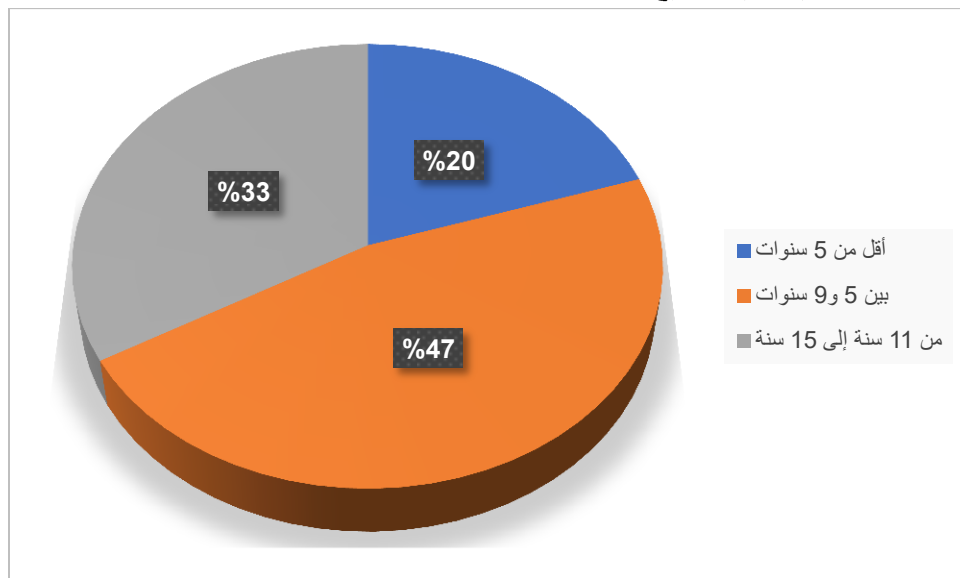
الجدول رقم (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة(%)	التكرار	عدد سنوات الخبرة
20,0	12	أقل من 5 سنوات
46,7	28	بين 5 و 9 سنوات
33,3	20	من 11 سنة إلى 15 سنة
6,7	4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم في الوظيفة التي يشغلونها من 05 إلى 09 سنوات و المقدرة عددهم ب28 فردا بنسبة 46.7%، في حين أن 20 فردا لهم خبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 33.3%، و20% من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرهم أقل من 05 سنوات

الشكل رقم (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

3-2-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة:

بعد تحليل خصائص العينة، سنتطرق إلى التحليل الوصفي لإجاباتهم حول متغيرات الدراسة بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث تسمح هذه الأساليب في فهم أكبر لتوجهات الأفراد ومعرفة مدى أهمية كل فقرة بالنسبة لهم.

3-2-2-1 إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان المتعلقة بمتغير الحوكمة.

يوضح الجدول التالي، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب الفقرات حسب أهميتها مع ذكر درجة كل فقرة، حسب مدى موافقة عينة الدراسة.

الجدول رقم(8.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحوكمة.

الدرجة	الترتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
حقوق المساهمين				
متوسط	4	0,861	3,27	1 تحرص الشركة على حماية حقوق المساهمين
مرتفع	1	1,178	3,63	2 تحرص الشركة على توفير الإطار القانوني الذي يوفر حقوق الملكية للمساهمين
مرتفع	2	1,347	3,50	3 تمتع إدارة الشركة سوء الاستغلال للحقوق الملكية

الفصل الثالث:..... الدراسة التطبيقية

4	تتيح الشركة للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر	3,48	1,081	3	مرتفع
5	تحرص الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بصفة منتظمة	3,18	1,017	5	متوسط
المجموع		3,4133	,55218	مرتفع	
المعاملة المتكافئة للمساهمين.					
6	تعمل الشركة على معاملة المساهمين المهتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة	3,90	0,986	1	مرتفع
7	تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين	3,12	1,379	4	متوسط
8	تعمل الشركة على حماية المساهمين من عمليات الاستحواذ والاندماج	3,68	1,081	2	مرتفع
9	تتم عملية التصويت للمساهمين خارج الحدود بسهولة	3,60	0,995	3	مرتفع
المجموع		3,5750	0,64490	مرتفع	
الإفصاح والشفافية					
10	تحرص الشركة على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب	3,63	1,134	2	مرتفع
11	تراعي الشركة عرض نفس محتوى المعلومات المالية لكافة مستخدمي التقارير	3,60	1,196	3	مرتفع
12	تحرص الشركة على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين المستثمرين	3,22	1,236	5	متوسط
13	تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها	3,35	1,147	4	متوسط
14	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والواقع المالي بشكل دوري.	3,65	1,039	1	مرتفع
المجموع		3,4900	0,64878	مرتفع	
مجلس الإدارة					
15	يحرص مجلس الإدارة إلى وضع نظام رقابة فعال يمنع تعارض المصالح	3,60	1,092	3	مرتفع
16	يحدد مجلس الإدارة بإنجاز مجموعة من المهام والإجراءات الأساسية المحددة له شكل نزيه وفعال	3,92	1,094	1	مرتفع
17	يتعامل مجلس الإدارة مع كافة المساهمين	2,98	1,308	5	متوسط
18	مسؤولية الافصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية	3,62	1,121	2	مرتفع
19	تضمن الشركة توجه استراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة	3,35	1,117	4	متوسط
المجموع		3,4933	0,54551	مرتفع	
التدقيق الداخلي					
20	يساعد التدقيق الداخلي في الحفاظ على أموال الشركة	3,73	1,148	2	مرتفع
21	استقلالية المدقق الداخلي يسمح باستكشاف كافة التلاعبات المالية في شركة .	3,60	1,153	3	مرتفع
22	يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعة	3,20	1,246	5	متوسط
23	يشارك إدارة الشركة المدقق الداخلي في كل مراحل إعداده تقريره	3,35	1,087	4	متوسط

الفصل الثالث:..... الدراسة التطبيقية

24	يقوم المدقق الداخلي دورياً بفحص وتقييم هيكل إدارة المخاطر	3,60	0,960	1	مرتفع
	المجموع	3,4967	0,56985		مرتفع
التدقيق الخارجي					
25	يساعد المدقق الخارجي على تحسين العمليات في الشركة	3,75	1,052	4	مرتفع
26	المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من بين المساهمين والإدارة	3,95	0,999	3	مرتفع
27	المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة	4,07	0,972	1	مرتفع
28	يساهم المدقق الخارجي في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	4,00	1,042	2	مرتفع
	المجموع	3,9417	0,48136		مرتفع
	مجموع المحور	3,5683	0,34914		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

- تحليل عبارات البعد الأول

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد حقوق المساهمين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.18-3.63) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.41) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المتوسط لبعد حقوق المستخدمين حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تحرص الشركة على توفير الإطار القانوني الذي يوفر حقوق الملكية للمساهمين" بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.41) وانحراف معياري بلغ (1.178)، فيما جاءت الفقرة " تحرص الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بصفة منتظمة " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.18) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.017)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد حقوق المساهمين فقد جاء مرتفع.

- تحليل عبارات البعد الثاني

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.12-3.90) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.57) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المرتفع لبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تعمل الشركة على معاملة المساهمين المهتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة " بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.57) وانحراف معياري بلغ (0.986)، فيما جاءت الفقرة " تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين " على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.12) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.379)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين فقد جاء مرتفع.

- تحليل عبارات البعد الثالث

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد الإفصاح والشفافية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.22-3.65) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.49) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المرتفع لبعد الإفصاح والشفافية حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والواقع المالي بشكل دوري " بمتوسط حسابي بلغ (3.65) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.49) وانحراف معياري بلغ (1.039)، فيما جاءت الفقرة " تحرص الشركة على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين المستثمرين " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.22) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.236)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد الإفصاح والشفافية فقد جاء مرتفع.

- تحليل عبارات البعد الرابع

بعد مجلس بفقرات فقرات أداة الدراسة المتعلقة على أفراد عينة الدراسة الجدول، إجابات خلال من يتضح بين (2.98-3.92) ومتوسط حسابي كلي يقدر المتغير لهذا الحسابية المتوسطات تراوحت الإدارة، حيث آراء عينة ب(3.49) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المرتفع لبعد مجلس الإدارة حسب الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يحدد مجلس الإدارة بإنجاز مجموعة من المهام والإجراءات الأساسية المحددة له شكل نزيه وفعال " بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.49) وانحراف معياري بلغ (1.094)، فيما جاءت الفقرة " يتعامل مجلس الإدارة مع كافة المساهمين "

على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.98) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.308)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد مجلس الإدارة فقد جاء مرتفع.

- تحليل عبارات البعد الخامس

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد التدقيق الداخلي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.20-3.60) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.49) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المتوسط لبعد التدقيق الداخلي حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يقوم المدقق الداخلي دورياً بفحص وتقييم هيكل إدارة المخاطر " بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.49) وانحراف معياري بلغ (0.960)، فيما جاءت الفقرة " يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعة " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.20) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.246)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد التدقيق الداخلي فقد جاء مرتفع.

- تحليل عبارات البعد السادس

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد التدقيق الخارجي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.75-4.07) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.94) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المتوسط لبعد التدقيق الخارجي حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة " بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.94) وانحراف معياري بلغ (0.972)، فيما جاءت الفقرة " يساعد التدقيق الخارجي على تحسين العمليات في الشركة " على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.75) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.052)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد التدقيق الخارجي فقد جاء مرتفع.

3-2-2-2- إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان المتعلقة بمتغير الإفصاح المحاسبي.

يوضح الجدول التالي، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب الفقرات حسب أهميتها مع ذكر درجة كل فقرة، حسب مدى موافقة عينة الدراسة.

الجدول رقم (9.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الإفصاح المحاسبي.

الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
الإفصاح المحاسبي				
متوسط	7	1,250	3,38	29 الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة
مرتفع	4	1,195	3,62	30 الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي
مرتفع	3	0,983	3,98	31 الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن ان يجعل القوائم المالية صعبة ومكلفة
مرتفع جدا	1	0,795	4,25	32 عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية
مرتفع جدا	2	0,795	4,25	33 يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة المعايير المحاسبة الدولية
مرتفع	5	1,162	3,85	34 عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها
متوسط	10	1,556	2,87	35 عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة
مرتفع	6	1,395	3,43	36 المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية مواكبة لتشريعات والقوانين المعمول بها
متوسط	8	1,221	3,03	37 لولا الإلتزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية
متوسط	9	1,260	2,93	38 يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين
مرتفع		0,79169	3,5633	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول، إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة المتعلقة بفقرات بعد الإفصاح المحاسبي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.87-4.25) ومتوسط حسابي كلي يقدر ب(3.56) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يبين المستوى المرتفع لبعد الإفصاح المحاسبي حسب آراء عينة الدراسة.

حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.56) وانحراف

معياري بلغ (0.795)، فيما جاءت الفقرة " عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (4.00) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي وانحراف معياري (1.556)، أما المتوسط الحسابي لجميع إجابات عينة الدراسة على فقرات بعد لبعده الإفصاح المحاسبي فقد جاء مرتفع.

3-3- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

في كل دراسة يتم وضع مجموعة من الفرضيات وفي آخر الدراسة يتم اختبار الفرضيات والتحقق من صحتها لذلك سيتم من خلال هذا المطلب تحليل نتائج البيانات واختبار الفرضيات الموضوعية للدراسة، سيتم ذلك من خلال مايلي:

3-3-1- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار الإلتواء والتفرطح لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

الجدول رقم (10.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	الإلتواء	التفرطح
الحوكمة	-0.399	2.940
الإفصاح المحاسبي	0.120	-1.384

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم الإلتواء والتفرطح تنتمي إلى المجال (-3 , +3) وهي قيم مقبولة لإثبات التوزيع الطبيعي، وهذا يشير إلى أن بيانات متغيرات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً.

3-3-2- اختبار صحة الفرضيات

- الفرضية الرئيسية:

على ضوء ما سبق نقوم باختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على:

• الفرضية الصفرية

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة

. لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي $\alpha \leq 0.05$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية H_1

جدول رقم (11.3): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للفرضية الرئيسية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	R-deux ajuste	معامل التباين F	مستوى المعنوية Sig	القرار الإحصائي
	0.768	0.589	0.543	12.680	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

جدول رقم (12.3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أبعاد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Er	قيمة Bêta	قيمة T	مستوى المعنوية SIG
الثابت	-0,445	0,754	-	-0,590	0,557
حقوق المساهمين	-0,025	0,135	-0,017	-0,183	0,855
المعاملة المتكافئة للمساهمين	0,270	0,123	0,220	2,199	0,032
الإفصاح والشفافية	0,633	0,121	0,519	5,249	0,000
مجلس الإدارة	-0,470	0,148	-0,324	-3,188	0,002
التدقيق الداخلي	0,150	0,131	0,108	1,145	0,257
التدقيق الخارجي	0,517	0,168	0,314	3,084	0,003

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (12.680) بدلالة (0,000) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)، بمعنى يوجد على الأقل واحد من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي على المتغير التابع ، مما يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر (58,9 %) من التباين في الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) 0,768 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين أبعاد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

- إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

• الفرضية الصفرية

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (13.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وفقا للانحدار الخطي البسيط

المتغير	R	Beta	R ²	قيمة B	Adjusted R ²	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	3.508	-	5.391	0.000	-	-
حقوق المساهمين	0.011	0.011	0.000	0.016	-0.017	0.085	0.932	0.007	0.932

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F بلغت 0.168 ومستوى دلالة بلغ 0.684 وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)، ويمكن تفسير ذلك من خلال قيمة الارتباط بين المتغيرين، حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي، حيث بلغت قيمة R (0.011)، وهي قيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة موجبة، وهذا يدل على أنه إذا تغير أحد المتغيرين فإن الآخر يتبعه في نفس الاتجاه. وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي.

- إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

• الفرضية الصفرية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ المعاملة المتكافئة للمساهمين على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ المعاملة المتكافئة للمساهمين على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (14.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية وفقا للانحدار الخطي البسيط.

المتغير	R	Beta	R ²	قيمة B	Adjusted R ²	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	1.653	-	3.136	0.003	-	-
المعاملة المتكافئة للمساهمين	0.435	0.435	0.190	0.534	0.176	3.683	0.001	13.566	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) البالغة (13.566) بدلالة (0,001) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)، وتفسر النتائج أن المتغير المستقل يفسر (19,0 %) من التباين في الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0,435 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المعاملة المتكافئة للمساهمين والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للمعاملة المتكافئة للمساهمين على الإفصاح المحاسبي.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

• الفرضية الصفرية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (15.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وفقا للانحدار الخطي البسيط.

المتغير	R	Beta	R ²	قيمة B	Adjusted R ²	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	0.930	-	2.081	0.042	-	-

الفصل الثالث:..... الدراسة التطبيقية

الإفصاح والشفافية	0.618	0.618	0.382	0.755	0.372	0.535	5.992	35.902	0.000
-------------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------	-------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) البالغة (35.902) بدلالة (0,000) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)، وتفسر النتائج أن المتغير المستقل يفسر (38,2 %) من التباين في الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0,618 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الإفصاح والشفافية والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

• الفرضية الصفرية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (16.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة وفقا للانحدار الخطي البسيط.

المتغير	R	Beta	R^2	قيمة B	Adjusted R^2	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	(F) قيمة	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	3.463	-	5.141	0.000	-	-
مجلس الإدارة	0.020	0.020	0.000	0.029	-0.017	0.151	0.880	0.023	0.880

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F بلغت 0.023 ومستوى دلالة بلغ 0.880 وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويمكن تفسير ذلك من خلال قيمة الارتباط بين المتغيرين، مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي، حيث بلغت قيمة R (0.020)، وهي قيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة موجبة، وهذا يدل على أنه إذا تغير أحد المتغيرين فإن الآخر يتبعه في نفس الاتجاه.

وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي.

- إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

• الفرضية الصفرية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الداخلي على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الداخلي على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (17.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة وفقا للانحدار الخطي البسيط.

المتغير	R	Beta	R ²	قيمة B	Adjusted R ²	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	2.127	-	3.445	0.001	-	-
التدقيق الداخلي	0.296	0.296	0.087	0.411	0.072	2.358	0.022	5.560	0.022

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) البالغة (5.560) بدلالة (0,022) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)، وتفسر النتائج أن المتغير المستقل يفسر (8,7 %) من التباين في الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0,296 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين التدقيق الداخلي والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الداخلي على الإفصاح المحاسبي.

- إختبار الفرضية الفرعية السادسة:

• الفرضية الصفرية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الخارجي على الإفصاح المحاسبي.

• الفرضية البديلة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الخارجي على الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (18.3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة وفقا للانحدار الخطي البسيط.

المتغير	R	Beta	R ²	قيمة B	Adjusted R ²	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	(F) قيمة	الدلالة الإحصائية (p)
الثابت	-	-	-	2.127	-	0.681	0.499	-	-
التدقيق الخارجي	0.470	0.470	0.221	0.411	0.208	4.057	0.000	16.461	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) البالغة (16.461) بدلالة (0,000) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)، وتفسر النتائج أن المتغير المستقل يفسر (22,1 %) من التباين في الإفصاح المحاسبي وهذا من خلال قيمة معامل التحديد (R²)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0,470 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين التدقيق الخارجي والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ التدقيق الخارجي على الإفصاح المحاسبي.

خلاصة:

يعد هذا الفصل تدعيماً للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانياً حيث يتم فيه عرض النتائج الميدانية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، ونجد أن حوكمة الشركات أصبحت أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية، وقد اقتصرَت الدراسة على توزيع 60 استبيان صالح لتحليل الإحصائي من أصل 70 استبيان وبعد تفريغ البيانات واستخدام الأدوات الإحصائية تم اختبار فرضيات البحث الموضوعية حيث تم إثبات صحة الفرضيات التالية:

- هناك إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
- تتوفر مقومات وقواعد الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- تساهم اليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في تطبيق قواعد حوكمة الشركات

خاتمة

يعد موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من وراءها وخاصة ما يتعلق بمواجهة الالتزامات المالية والحد من الفساد الإداري والمالي، حيث تقوم حوكمة الشركات بمجموعة من المبادئ أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي تسعى من خلاله تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وضمان كفاءتها وجودتها بالتالي الاعتماد عليها من قبل المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح ومختلف الأطراف الأخرى ذات المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث.

نتائج الدراسة

كان الهدف من هذا البحث التعرف على حوكمة الشركات، مبادئها، آلياتها، محدداتها ومعرفة دورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وقد انتهى البحث الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية

من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى النتائج التالية:

- حوكمة الشركات الية للحد من الفساد الإداري والمحاسبي
- من الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات زيادة الثقة لدى المساهمين وزيادة قدرة الشركات على تكوين راس مال وكذلك زيادة المنافسة في الأسواق المالية
- الشفافية والإفصاح الفعال وسيلة لإضفاء الصدق على القوائم المالية
- المعلومات تلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية والإفصاح
- القوائم المالية هي عملية تزويد جميع المستفيدين بالمعلومات المفيدة اللازمة لاتخاذ القرار.

- ان حوكمة الشركات نظام فعال يساهم في الحد من الفساد الإداري ومن الازمات التي تحدث بشكل متتالي وهذا ما أدى الى تزايد الاهتمام بها وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية

نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال دراستنا الميدانية استخلصنا النتائج التالية:

- لا يؤثر حقوق المساهمين بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- تؤثر المعاملة المتكافئة للمساهمين بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- لا يؤثر مجلس الإدارة بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- يؤثر حقوق التدقيق الداخلي بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- يؤثر التدقيق الخارجي بشكل إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.

التوصيات والاقتراحات

- محاولة الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية لحماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم
- ضرورة تعديل وتحديث قوانين وتشريعات المحلية لتلبية متطلبات مبادئ ومعايير حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة
- ضرورة نشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بين كافة العاملين
- ضرورة إلزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لنظام المحاسبي المالي مع إمكانية التوسع أكثر دون نقصان لتحقيق جودة المعلومات

- دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات مع منع حدوث التعثر المالي في الشركات
- دور حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي في محاربة الفساد المالي والإداري
- دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاقتصادية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- (1) السيد أحمد، ل. (2005). نظرية المحاسبة (منظور التوازن الدولي). دار الجامعة.
- (2) الأخضر، ل. (2018). دراسات من المالية والمحاسبة. مصر: دار حميثر للنشر
- (3) بن درويش، ع. ب. ح. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. اتحاد المصارف العربية.
- (4) بوزيد، م. ا. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية: إيتراك للطباعة والنشر.
- (5) التويجري، م. إ. (2007). حوكمة الشركات وأسواق المال العربية. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- (6) الجعارات، خ. ج. (2008). معايير التقارير المالية الدولية. اثرء للنشر والتوزيع.
- (7) الحجاوي، ط. م. (2017). الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية: دار الأيتام للنشر والتوزيع.
- (8) حماد، ط. ع. (2005). حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ تطبيقات الحوكمة في المصارف: دار الجامعة الإسكندرية.
- (9) حماد، ط. ع. (2006). موسوعة المعايير المحاسبية. دار الجامعة.
- (10) حنان، ر. الحارس، ح.، ا. أبو جاموس، ف. ا. (2004). أسس المحاسبة المالية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- (11) حنان، ر. ح. (2005). مدخل النظرية المحاسبية للإطار الفكري والتطبيقات العملية: دار وائل للنشر.
- (12) خضر، أ. ع. (2012). الإفصاح و الشفافية كمبتدئ الحوكمة في قانون الشركات. دار الفكر الجامعي.
- (13) خضر، ا. ع. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات: دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
- (14) الدبل، ر. (2013). تقييم الشركات العائلية. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- (15) الدهراوي، ك. ا. (1997). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية: دار الجامعة للنشر والتوزيع.
- (16) الربيعي، ح. م. عبد الحسين، ح. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

- (17) الرمحي، ن. م، الذبيبة، ز. ع. ا. (2014). نظم المعلومات المحاسبية. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (18) السلام، ت. م. (1995). تحليل التقارير المالية. م.ع.س: مطابع الملك سعود.
- (19) سليمان، م. م. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي. الدار الجامعية.
- (20) سليمان، م. م. (2008). حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين: دار الجامعية.
- (21) السيد، س. ع. (2009). النظرية المحاسبية: دار الرية للنشر.
- (22) طارق، س. ش.. (2018). محاسبة الشركات: دار غيداء.
- (23) عبد الله، ج. (2014). الإدارة في الشركات والمؤسسات القيادية، التسويق، العمل المؤسسي، التخطيط، الإدارة، القوة العاملة. دار الجامعية.
- (24) عبد الله، ج. (2014). الادارة في الشركات والمؤسسات: دار الجامعية الإسكندرية.
- (25) عبد الوهاب، ن.، & شحاتة، ا. (2002). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية. مصر: دار الجامعية الإسكندرية.
- (26) عبد الوهاب، ن.، شحاتة، ا. (2002). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية. مصر: دار الجامعية.
- (27) عمر، ع. ع. (2017). حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية و التدقيق: دار هومه.
- (28) غضبان ح. د (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة. دار حامد للنشر و التوزيع.
- (29) القاضي، ح، حمدان، م. (2008). المحاسبة الدولية ومعاييرها. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- (30) السيد أحمد، ل. (2007). نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية: دار الجامعية.
- (31) السيد أحمد، ل. (2009). نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي: دار الجامعية الاسكندرية.
- (32) موسى ، م. إ.. (2010). حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالي. دار الجامعة الجديدة.
- (33) النقيب، ع. ا. (2004). المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية. دار وائل للنشر.

- (34) خليل. م ، (2003). دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات. مجلة الدراسات و البحوث التجارية، جامعة بنها، ع2
- (35) عقاري، م بوسلمة، ح.(2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. ع 09. ص40-53.
- (36) مفتاح، ص، معارفي. ف، (2010). متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع الأسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها: مجلة الباحث. ع07.
- (37) هيمة. ن، طحطوح. م.(2013).التشاركية كمبدأ من المسؤولية الاجتماعية للكفاءات أثرها على تفعيل الحوكمة. مجلة الأحياء. مج 18. ع1. ص420.
- (38) ياسمينه، ع.، زرفاوي عبد الكريم. (2018). أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية: مجلة البحوث والدراسات التجارية. ع4

مؤتمرات وملتقيات:

- (39) بن عمارة، ن. (2010). طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في ظل معايير المحاسبة الدولية: جامعة الوادي.
- (40) بوطلاعة، م. بن الطاهر، ح. (2012). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في النظام المحاسبي الملتنقى الوطني حول حوكمة الشركات كأداة من الحد من الفساد المالي و الإداري: جامعة محمد خيضر.
- (41) صبايحي، ن. (2013). اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية: جامعة الوادي.
- (42) جمعة ، ه. ، لعشوري، ن. (2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي.
- (43) بوقرة، ر، غانم هاجر.(2012).الحوكمة: المفهوم و الأهمية. جامعة محمد خيضر. بسكرة.
- (44) حساني. ر، مروة. ك، حمزة. ف.(2012).آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري جامعة محمد خيضر. بسكرة.
- (45) كورتل، ف.(2008).حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول.ص9

46) بن عيشي، ع، & عمري، س. (2013). تطبيق قواعد الحوكمة وأثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

47) إبراهيم، خ. م. (2007). دور حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية. السعودية: جامعة الملك خالد.

48) حنا، أ. (2005). تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات. المذكرات وأطروحات:

49) ابو حمام، م. ا. (2010). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتمويل: الجامعة الإسلامية.

50) بوالزليفة، ص. (2012-2013). دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة. مذكرة لنيل شهادة ماجستير. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية.

51) الشيخ، ع. ا. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم. مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة: جامعة غزة الإسلامية.

52) العكر، ب. ج. (2010). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة. مذكرة لنيل شهادة ماجستير. المالية. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

53) مداح، ع. ا. (2018). أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات. أطروحة دكتوراه. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

54) نبيل، ق. (2017). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي في شركات التأمين. أطروحة دكتوراه. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

55) علي، ن. ع. ح. (2013). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة. رسالة دكتوراه. الجامعة المريكية المفتوحة.

المراجع الأجنبية:

55) Brown, J. Robert & Lisa L. Casey, Corporate Governance: Case and Materials (2 nd ed., Carolina Academic Press, 2016)

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تسيير

السنة: الثانية ماستر

تخصص: إدارة مالية

استبيان البحث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع " حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي" لدراسة عينة لمؤسسات اقتصادية بولاية ميلة والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات لولاية ميلة. نلتمس منكم الإجابة على الاستبيان حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على دقة اجابتم، علما بأن المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية تامة، ولن نستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتم

المشرف:

من اعداد الطالبتين:

بودياب مراد

• بن قريط ندى

• بولدياب وداد

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات شخصية بوضع الإشارة (x) في الخانة المناسبة

1/الجنس:

☐

الأنثى

☐

ذكر

2/العمر:

☐

من 30 الى 40 س

☐

من 18 الى 29 سنة

☐

أكثر من 50 سنة

☐

من 41 الى 50 سنة

3/المؤهل العلمي:

☐

ماجستير

☐

ليسانس

☐

شهادات اخرى

☐

دكتوراه

4/عدد سنوات الخبرة(الأقدمية)

☐

بين 5 و9 سنوات

☐

أقل من 5 سنوات

☐

أكثر من 15 سنة

☐

بين 11 و15 سنة

الجزء الثانى: حوكمة الشركات

1. حقوق المساهمين

[illegible]

1	يساعد المدقق الخارجي على تحسين العمليات في الشركة				
2	المدقق الخارجي يحقق التوافق ويحد من بين المساهمين والإدارة				
3	المدقق الخارجي للحسابات يقلل من ارتكاب الأخطاء في الشركة				
4	يساهم المدقق الخارجي في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية				

الجزء الثالث: الإفصاح المحاسبي

ت	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة					
2	الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي					
3	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة ومكلفة					
4	عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية					
5	يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية					
6	عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها					
7	عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة					
8	المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية مواكبة لتشريعات والقوانين المعمول بها					
9	لولا الإلتزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية					
10	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين					

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتماء
د. ميمون معاد	أستاذ محاضر - ب -	المركز الجامعي ميلة
د. عاشوري إبراهيم	أستاذ محاضر - أ -	المركز الجامعي ميلة
د. بوجنانة فؤاد	أستاذ محاضر - ب -	المركز الجامعي ميلة

الجنس

تتوزع أفراد العينة حسب متغير الجنس كما يلي:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	53,3	53,3	53,3
	انثى	28	46,7	46,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 18 الى 29	10	16,7	16,7	16,7
	من 30 الى 40 سنة	36	60,0	60,0	76,7
	من 41 الى 50 سنة	6	10,0	10,0	86,7
	أكثر من 50 سنة	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

تتوزع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي كما يلي:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	4	6,7	6,7	6,7
	ماجستير	44	73,3	73,3	80,0
	دكتوراه	10	16,7	16,7	96,7
	شهادات أخرى	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

تتوزع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية كما يلي:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	12	20,0	20,0	20,0
	بين 5 و 9 سنوات	28	46,7	46,7	66,7
	من 11 سنة إلى 15 سنة	20	33,3	33,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تحرص الشركة على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب	60	1	5	3,63	1,134
تراعي الشركة عرض نفس محتوى المعلومات المالية مستخدمى التقارير	60	1	5	3,60	1,196
عرض نفس محتوى المعلومات المالية لكافة	60	1	5	3,22	1,236
تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها	60	1	5	3,35	1,147
يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والواقع المالي بشكل دوري.	60	1	5	3,65	1,039
الإفصاح	60	2,00	5,00	3,4900	,64878
N valide (liste)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يساعد التدقيق الداخلي في الحفاظ على أموال الشركة	60	1	5	3,73	1,148
استقلالية المدقق الداخلي يسمح باستكشاف كافة التلاعبات المالية في شركة.	60	1	5	3,60	1,153
يساعد التدقيق الداخلي على تنفيذ الخطط الإدارية الموضوعة	60	1	5	3,20	1,246
يشارك إدارة الشركة المدقق الداخلي في كل مراحل إعدادة تقريره	60	1	5	3,35	1,087
يقوم المدقق الداخلي دورياً بفص وتقييم هيكل إدارة المخاطر	60	1	5	3,60	,960
الداخلي	60	1,60	4,60	3,4967	,56985
N valide (liste)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يحرص مجلس الإدارة إلى وضع نظام رقابة فعال يتمتع تعارض المصالح	60	1	5	3,60	1,092
يحدد مجلس الإدارة بإنجاز مجموعة من المهام والإجراءات الأساسية المحددة له شكل نزيه وفعال	60	1	5	3,92	1,094
يتعامل مجلس الإدارة مع كافة المساهمين	60	1	5	2,98	1,308
مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية	60	1	5	3,62	1,121

تضمن الشركة توجه استراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة	60	1	5	3,35	1,117
مجلس	60	1,40	4,80	3,4933	,54551
N valide (liste)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تعمل الشركة على معاملة المساهمين المهتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة	60	1	5	3,90	,986
تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين	60	1	5	3,12	1,379
تعمل الشركة على حماية المساهمين من عمليات الاستحواذ والاندماج	60	1	5	3,68	1,081
تتم عملية التصويت للمساهمين خارج الحدود بسهولة	60	1	5	3,60	,995
المعاملة	60	2,00	5,00	3,5750	,64490
N valide (liste)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة	60	1	5	3,38	1,250
الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي	60	1	5	3,62	1,195
الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن ان يجعل القوائم المالية صعبة ومكلفة	60	2	5	3,98	,983
عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية	60	2	5	4,25	,795
يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية	60	2	5	4,25	,795
عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها	60	1	5	3,85	1,162
عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة	60	1	5	2,87	1,556
المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مواكبة لتشريعات والقوانين المعمول بها	60	1	5	3,43	1,395
لولا الالتزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	60	1	5	3,03	1,221

يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين	60	1	5	2,93	1,260
الإفصاح المحاسبي	60	2,30	5,00	3,5633	,79169
N valide (liste)	60				

Caractéristiques

		Statistiques	Erreur standard
المحاسبي_ الإفصاح	Moyenne	3,5633	,10221
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,3588
		Borne supérieure	3,7678
	Moyenne tronquée à 5 %		3,5556
	Médiane		3,6000
	Variance		,627
	Ecart type		,79169
	Minimum		2,30
	Maximum		5,00
	Plage		2,70
	Plage interquartile		1,45
	Asymétrie		,120,309
	Kurtosis		-1,384,608
الحوكمة	Moyenne	3,5683	,04507
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,4781
		Borne supérieure	3,6585
	Moyenne tronquée à 5 %		3,5707
	Médiane		3,5750
	Variance		,122
	Ecart type		,34914
	Minimum		2,28
	Maximum		4,56
	Plage		2,28
	Plage interquartile		,41
	Asymétrie		-,399,309
	Kurtosis		2,940,608

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,768 ^a	,589	,543	,53524

a. Prédicteurs : (Constante), الداخلي, الخارجي, حقوق الإفصاح, المعاملة, مجلس

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,796	6	3,633	12,680	,000 ^b
	Résidu	15,184	53	,286		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), مجلس, المعاملة, الإفصاح, حقوق, الداخلي, الخارجي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,445	,754		-,590	,557
	حقوق	-,025	,135	-,017	-,183	,855
	المعاملة	,270	,123	,220	2,199	,032
	الإفصاح	,633	,121	,519	5,249	,000
	مجلس	-,470	,148	-,324	-3,188	,002
	الداخلي	,150	,131	,108	1,145	,257
	الخارجي	,517	,168	,314	3,084	,003

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,435 ^a	,190	,176	,71883

a. Prédictors : (Constante), المعاملة

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,010	1	7,010	13,566	,001 ^b
	Résidu	29,970	58	,517		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), المعاملة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,653	,527		3,136	,003
	المعاملة	,534	,145	,435	3,683	,001

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,618 ^a	,382	,372	,62754

a. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	14,138	1	14,138	35,902	,000 ^b
	Résidu	22,841	58	,394		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,930	,447		2,081	,042
	الإفصاح	,755	,126	,618	5,992	,000

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,011 ^a	,000	-,017	,79843

a. Prédicteurs : (Constante), حقوق

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,005	1	,005	,007	,932 ^b
	Résidu	36,975	58	,637		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédicteurs : (Constante), حقوق

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,508	,651	5,391	,000
	حقوق	,016	,188	,011	,932

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,020 ^a	,000	-,017	,79833

a. Prédicteurs : (Constante), مجلس

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,015	1	,015	,023	,880 ^b
	Résidu	36,965	58	,637		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédicteurs : (Constante), مجلس

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,463	,673	5,141	,000
	مجلس	,029	,191	,020	,880

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,296 ^a	,087	,072	,76276

a. Prédicteurs : (Constante), الداخلي

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
--------	--	------------------	-----	-------------	---	------

1	Régression	3,235	1	3,235	5,560	,022 ^b
	Résidu	33,744	58	,582		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), الداخلي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,127	,617		3,445	,001
	الداخلي	,411	,174	,296	2,358	,022

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,470 ^a	,221	,208	,70472

a. Prédictors : (Constante), الخارجي

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,175	1	8,175	16,461	,000 ^b
	Résidu	28,804	58	,497		
	Total	36,979	59			

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), الخارجي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,515	,757		,681	,499
	الخارجي	,773	,191	,470	4,057	,000

a. Variable dépendante : المحاسبي_الإفصاح